السياسات الخارجية للدول الصغيرة

د. عماد مؤيد المرسومي

فبراير 2022

www.emadmoayad.com

السياسات الخارجية للدول الصغيرة

دراسة في المقاربات التفسيرية والعوامل المؤثرة

د. عماد مؤيد المرسومي

فبراير 2022

السياسات الخارجية للدول الصغيرة

دراسة في المقاربات التفسيرية والعوامل المؤثرة

المحتويات

العنوان	الصفحة
الملخص	1
المبحث الأول: المعضلة الأكاديمية في تحديد الإنموذج المعرفي للدول الصغيرة	6
الجدل حول تعريف الدول الصغرى وتمييزها عن القوى المتوسطة	9
معايير تصنيف القوى الصغيرة	15
المبحث الثاني: دور المدارس الفكرية في تفسير خيارات السياسة الخارجية للدول الصغيرة	23
المدرسة السلوكية	25
مدرسة الواقعية الجديدة	29
المبحث الثالث: إستراتيجيات السياسة الخارجية للدول الصغيرة	35
التشابه والإختلاف في أنماط إستراتيجيات السياسة الخارجية للدول الصغيرة	37
دور العوامل الداخلية في إستراتيجيات السياسة الخارجية للدول الصغيرة	47
الخاتمة	55
المصادر	57

الملخص

إنطلقت دراسة السياسات الخارجية للدول الصغيرة من فرضيات أساسية أسهمت في وضعها المدرسة الواقعية وهي بمجملها تدور حول عجز هذه الوحدات الدولية عن حماية نفسها أو ضمان وجودها بدون مساعدة خارجية من دولة كبرى او قوة إقليمية تبعاً لمحدودية قدراتها وضعف إمكاناتها، وأنّ هذه الدول تخضع لتأثيرات هياكل النظام الدولي والسمات التي يتسم بها بشكل شديد أكثر من باقي الدول، وهذا بدوره يؤدي إلى الإفتراض الآخر الذي دافع عنه الواقعيين وهو أنّ السياسات الخارجية للدول الصغيرة تبدو متشابهة أو متطابقة إلى حد كبير وهي لا تخرج عن نمط التكيف والتوافق مع الوضع الراهن والخضوع للدول الكبرى في ظل نظام دولي يتسم بالفوضوية. لكن مع ذلك، أظهرت الدول الصغيرة، سواء فترة الحرب الباردة أو ما بعدها، سلوكاً يكاد يشذ عن هذا الإنطباع السائد عنها، إذ إتخذ بعضها نمط من السياسات التي إختلفت عن أقرانها من الدول الصغيرة، وأنّ تفسير ذلك كان بسبب تأثير البيئة الداخلية في صنع القرار أكثر من البيئة الدولية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، الدول الصغيرة، الواقعية الجديدة، إستراتيجيات الدول الصغيرة.

المقدمة

يعد تحليل السياسة الخارجية الأداة المعيارية الأساسية التي يستخدمها الباحثين في الدراسات الدولية بغرض الوصول الى نتيجتين: الأولى معرفة اهداف الدولة تجاه النظام الدولي وما تسعى إلى تحقيقه من مصالح إستراتيجية، والنتيجة الثانية تقييم مكانة الدولة في ظل النظام الدولي إستناداً إلى نوعية سياستها الخارجية، وغالباً ما كانت هذه الأداة المعيارية تُستخدم في تحليل السلوك السياسي للقوى الاقليمية والدول الكبرى والعظمى دون الدول الصغيرة، باعتبار أنها الأكثر قدرة في توظيف السياسة الخارجية، بما تتوافر عليه هذه القوى من مصادر قوة متعددة مثل القدرات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية، للتأثير في نوعية المحددات والقيود التي يفرضها النظام الدولي ومحاولة تغييرها لصالح تحقيق أهدافها.

لكن خلال النصف الثاني من القرن العشرين، إستولى على العلماء الإهتمام بموضوع السايكولوجية السياسية للدول صغيرة الحجم، بحيث أنّ الأدبيات الأكاديمية التي عالجت هذه الظاهرة تُعطينا صورة واضحة عن غاياتها التي في أغلبها إستهدفت الوصول إلى فهم عميق للديناميكيات التي تعتمدها هذه الدول في الحفاظ على نفسها وحل معضلة الأمن التي تواجهها.

إشكالية البحث

تزعم المدرسة الواقعية أن تفسيرها لديناميكيات السياسة الخارجية للدول الصغيرة هي أكثر صحة من باقي المدارس، سواء السلوكية أو البنائية، وتفسيرات هذه المدرسة تؤكد على الدور المحوري لهياكل النظام الدولي والفوضوية التي يتسم بها وغياب القواعد الكافية التي تضمن تطبيق القانون الدولي، ما يجعل

الدول الصغيرة تشعر بتهديد مستمر لوجودها وأن هناك أرجحية عالية لأنّ تتعرض للفناء على يد دول أكبر منها، ونتيجة لذلك، تتبنى الدول الصغيرة سياسات متطابقة تتمثل في سعيها للإحتماء بقوة عظمى من خلال الدخول في علاقة تحالف أو تبعية، وأنّها غالباً ما تتبنى سلوكاً يُطلق عليه إستراتيجية (الخضوع للتهديد) الذي تفرضه قوة عظمى في سبيل (موازنة التهديد) الذي تفرضه قوة أخرى.

لكن خلال العقود السابقة أظهرت بعض الدول الصغيرة سلوكاً يختلف، جزئياً عن هذه الإفتراضات السائدة، وعلى الرغم من أن هذه الإستثناءات لم تصل إلى المستوى التي تحل فيه فكرة أنّ الدول الصغيرة باتت مستقلة تماماً في سياستها الخارجية محل الإنطباع القائم بأنها ما تزال بحاجة للحماية من قبل القوى الكبرى وأنّ قدراتها محدودة للتأثير في النظام الدولي، إلا أنّ هذا لا يلغي أهمية دراسة السبب وراء ظهور مثل هذا الشذوذ لمعرفة محفزاته ودوافعه، وعليه يسعى البحث للإجابة على مجموعة تساؤلات أساسية هي:

1. هل أن الفوضوية التي يتسم بها النظام الدولي والبنى المكونة له تُسهم فعلاً في خلق تطابق كلي في إنماط السياسة الخارجية للدول الصغيرة؟
2. ما هي أنماط السياسات المتشابهة التي يُمكن للدول الصغيرة أنّ تتبناها؟
3. في حال ظهور إختلافات في السياسة الخارجية لبعض الدول الصغيرة، هل يعني هذا أنّ تأثير بنى النظام الدولي مُنعدم، وأنّ البيئة الداخلية لصنع القرار تؤثر أكثر في إختيار الدول الصغيرة لنمط سياستها خارجية بشكل مختلف عن ماهو متعارف عليه؟

فرضية البحث

يفترض البحث بشكل أولي كإجابة للتساؤلات المطروحة سابقاً "أنّ الإختلافات التي تظهر جزئياً في السياسات الخارجية للدول الصغيرة يمكن أنّ نعزوها إلى تأثير البيئة والعوامل الداخلية أكثر مما يُمكن ردهّا إلى النظام الدولي، بدليل أنه رغم تشابه التهديدات التي يفرضها النظام الدولي إلا أنّ بعض الدول الصغيرة تُبدي إستجابة مختلفة حسب فهم صناع القرار للموقف ولموقع دولتهم ضمن النظام وطبيعة المصالح التي تربطهم بالدول الكبرى، وأنّ هذه الإختلافات عبارة عن تمايزات في الإستراتيجية المُطبقة دون أن يعني تحرراً من القيود التي تفرضها معضلة الصغر لهذه الدول".

منهجية البحث

تم إستخدام المنهج الإستباطي أو ما يُعرف بالمنهج الإستدلالي كونه يستهدف دراسة المشكلة بشكل كلي إنطلاقاً من النظريات والمعارف العامة حولها، لينتقل بعدها إلى الجزئيات وهو ما ينسجم مع إسلوب دراستنا، إذ عمدنا إلى دراسة النظريات المفسرة للسياسات الخارجية للدول الصغيرة والفرضيات التي إستندت إليها مع بيان إستراتيجيات الدول الصغيرة من حيث أوجه التشابه والإختلاف والأسباب الكامنة وراءه، وهل هو بتأثير هياكل وبنى النظام الدولي أم بتأثير البيئة الداخلية.

هيكلية البحث

إنقسم البحث إلى ثلاثة محاور: تناولنا في المحور الأول مناقشة مستفيضة للمعضلة الأكاديمية والبحثية بخصوص تحديد ما هو المقصود بالدول الصغيرة

وماهو المقياس او المعيار الذي أُعتمد في تصنيفها بهذا الشكل، أما المحور الثاني تطرقنا فيه إلى المدارس الفكرية المفسرة للسياسات الخارجية وهي كل من المدرسة السلوكية والمدرسة الواقعية، وفي المحور الثالث تم تحليل إستراتيجيات الدول الصغيرة والانماط المتكررة والمختلفة التي يُمكن أن تتبناها وكيف يُمكن للعوامل الداخلية أن تؤثر في إختلاف السياسة الخارجية.

المعضلة الأكاديمية في تحديد الإنموذج المعياري للدول الصغيرة

خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، إزداد الإهتمام من قبل الباحثين والأكاديميين بدراسة السياسات الخارجية للدول الصغيرة (Small States)، والدول التي تسمى بالمجهرية (Micro States)، بهدف التعرف على موقعها في السياسة العالمية وإستكشاف هل أنّ هذه الدول مهمة بقدر ما، أم أنّها عديمة التأثير؟. وأخذ موضوع الدول الصغيرة يتحول إلى جزء هام من أدبيات العلاقات الدولية مع ظهور العديد من الكتابات والدراسات المبكرة التي أخذت تناقش وتحلل الدور السياسي لهذه الدول، وتوصلت إلى نتيجة تبدو متشائمة بخصوص أن هذا الدور كان غالباً ما يقترن بهدف محدد تسعى لتحقيقه السياسة الخارجية لهذه الدول دون غيره وهو الحفاظ على البقاء (Survival) باعتبار أنّها تستشعر تهديداً مستمراً لوجودها [1]. ولعل تركيز الأدبيات المبكرة عن الدول

1 - من الاعمال الكلاسيكية المبكرة التي بحثت في واقع الدول الصغيرة يمكن الرجوع إلى:

- David Vital, The Inequality of States: A Study of the Small Power in International Relations, Clarendon Press, Oxford, London, 1967.

- David Vital, The Survival of Small States, Oxford University Press, London, 1971.

- Annette Baker Fox, The power of small states: diplomacy in World War II, University of Chicago Press, USA, 1959.

وعلى حد قول (ماثياس ماس-Maass) "في نظام دولي شكّلته سياسات القوة وتهيمن عليه القوى العظمى، يُعد وجود الدول الصغيرة وانتشارها على وجه الخصوص ظاهرة ملحوظة، ما يؤكد أنها بارعة في فن البقاء"، للمزيد يمكن الرجوع إلى:

الصغيرة لإهتمامتها البحثية حول (هاجس البقاء) الذي يشغل صُناع القرار كان مستمد من واقع تجريبي تأريخي يتمثل بأنّ الدول الصغيرة والهامشية، والتي تفتقر للكثير من جوانب القوة التقليدية بالمقارنة مع الدول الأكبر منها، سيما التي تقع ضمن نطاقها الإقليمي غالباً ما تشعر بأنّها مهددة ومعرضة للفناء [2]، وهو ما قد يكون سبباً في تبنيها لسياسات خارجية متطابقة مع بعضها وتشترك في مجموعة خصائص أهمها أنّها تُبدي خضوعاً للدول الأكبر منها وتتحالف معها في مواجهة أو (موازنة القوة) التي تُهدد وجودها، ما كان يعني وقتئذ أنّه من السهل دراسة السياسة الخارجية لهذه الدول بإعتبار أنّها تتبنى نمطاً متطابقاً. لكن على الرغم من هذه التحليلات المبسطة، إلا أنّ الدراسات التي أجرتها أمانة الكومنولث ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في عقدي السبيعنيات والثمانينيات من القرن العشرين والدراسات الأكاديمية اللاحقة، لم تنحو بإتجاه الميل العفوي للقبول بهذا الإفتراض الأولي، الأكثر من ذلك جادلت بأنّه ليس بديهياً القول أن هناك معياراً واحداً يُمكن أنّ يصلح لفهم جميع الدول الصغيرة،

Matthias Maass, Small states in world politics: The story of small state survival, 1648-2016, Manchester University Press, Manchester, UK, 2017, P 9.

(2) يميل الواقعيين في الدراسات الدولية إلا أن يتخذوا بشكل دائم من حرب (البيلوبونيز) (Peloponnesian War) التي جرت في اليونان القديمة إنموذجاً مثالياً لدراساتهم الأكاديمية ليس للتدليل على مكانة القوة في العلاقات بين الأمم فحسب، بل للتأكيد على الوضع المضطرب الذي تجد الكيانات السياسية الصغيرة نفسها فيها وسط دول أكبر وأقوى منها. فخلال الحرب البيلوبونيسية، هُزمت (ميلوس-Milos) الصغيرة وتم القضاء عليها بشكل مضاعف، كدولة وأمة عام 416 قبل الميلاد. إذ قُتل رجالها، وبيع نسائها وأطفالها كعبيد من قبل (أثينا) الأكثر قوة. وعلى الرغم من أن (ميلوس) كانت محادية وغير مؤذية ولم تكن في حالة حرب مع (أثينا) ولم تفعل ما يثير عداوتها، إلا أن (أثينا) كانت في حالة توسع جغرافي إمبراطوري، وتم تحذير (ميلوس) للإنضمام إلى المطالب الأثينية، لكنها اختارت ألا تفعل وعانت من العواقب بسبب رفضها. للمزيد يمكن الرجوع إلى:

Michael G. Seaman, The Athenian Expedition to Melos in 416 B.C, Historia: Zeitschrift für Alte Geschichte, Bd. (46), H (4). 4th Quarter, 1997, pp. 385-418.

والحقيقة الأكثر قبولاً أنّ هناك اختلافات كبيرة في قدرات وقوة الدولة الصغيرة عبر سياقات مختلفة [3].

الجدل حول تعريف الدول الصغيرة وتمييزها عن القوى المتوسطة

ضمن هذا المنظور الذي يُصر على وجود فوارق ما بين الدول الصغيرة نفسها، واجهت هذه الدراسات مشكلة تتعلق بإيجاد تعريف واضح ومتفق عليه لهذه الدول بحيث يمكن الإعتراف به كإضافة وإسهام أكاديمي في كل من النظرية والممارسة السياسية، وربما السبب يكمُن في أنّ الدول الصغيرة تختلف من حيث الحجم الإقليمي، والكثافة السكانية، وإمكانات السوق، والقدرات الإدارية، وامتلاك الموارد وتعبئتها، فضلاً عن درجات البُعد الجغرافي، وهو ما يُزيد من صعوبة جمعها في تعريف واحد. وربما أن المشكلة قد إزدادت تعقيداً إن علمنا أنّه ليس الدول الصغيرة وحدها من تواجه مشكلة في التصنيف، بل أنّ تحديد ما هو المقصود بالقوى المتوسطة (Middle Powers) يكاد يكون تحدي معرفي أيضاً، وأنّ ما يُزيد من معضلة التعريف لكل من مفهومي الدول الصغيرة والقوى المتوسطة، هي حالة السيولة والتداخل بين هاتين الفئتين. إذ تشهد السياسة الدولية حراكاً مستمراً في القوة الرمزية والمادية لبعض الدول بحيث يُمكن أن تُحسب ضمن فئة القوى المتوسطة على الرغم من أنها تحمل الكثير من خصائص الدولة الصغيرة.

3 - Alan Chong, Small state soft power strategies: virtual enlargement in the cases of the Vatican City State and Singapore, Cambridge Review of International Affairs, Volume (23), Issue (3), September 2010, PP 383 – 403.

إذ من المتعارف عليه إن القوى الوسطى هي دول ليست كبيرة ولا صغيرة من حيث القوة الدولية والقدرة والنفوذ، وسلوكياً تُظهر ميلًا لتعزيز التماسك والاستقرار في النظام العالمي، وتقليدياً كان يُنظر لدول مثل (أستراليا وكندا والبرازيل والهند وجنوب إفريقيا وتركيا والأرجنتين ومصر) بإعتبارها قوى متوسطة، وأغلب هذه الدول، كإعتراف دولي بأهميتها وكونها قوى متوسطة نظراً لحجم إسهامها في الإقتصاد العالمي، باتت لاحقاً أعضاء في مجموعة العشرين (G20)، وهو منتدى يضم أكبر (20) إقتصاد في العالم، لكن هذا الإجماع حول فئة القوى المتوسطة يقوضه الإدراج المربك لدول مثل (النرويج والسويد) ضمن هذه الفئة من بين دول أخرى ([4]). وهذا يعني، رغم وجود تشابه لا يُنكر في بعض سمات السياسة الخارجية لدول معينة تُصنف على أنها قوى متوسطة، إلا أنّ تفاوتها الكبير في خصائص أخرى، هو ما يُثير الإعتراض حول صحة هذا الإدراج، لأن تجميع دول متنوعة مثل (البرازيل، كندا، جنوب إفريقيا، النرويج والسويد) معاً في فئة واحدة، على ما يبدو يُخاطر بتقويض القوة التفسيرية والتحليلية لمفهوم "القوة المتوسطة" ويزيد من شدة الغموض حول إستخدامه*.

4 - Andrew F. Cooper, Niche Diplomacy: Middle Powers after the Cold War, Palgrave Macmillan, a division of Macmillan Publishers Limited, London, 1997, PP 1 – 24.

* لعل ما يثير الإستغراب من إدراج النرويج في فئة القوى المتوسطة هي إمتلاكها لقوة عسكرية متواضعة وربما ضعيفة، سيما وأنّ رئيس أركان الجيش النرويجي الجنرال (روبرت مود-Mood) كان قد صرَّح في كانون الثاني 2009، قائلاً "أن الجيش النرويجي قادر فقط على الدفاع عن قطاع واحد من ثمانية قطاعات تتكون منها العاصمة أوسلو"، وهذا يتعارض مع مقياس القوة المتوسطة. يُمكن الرجوع إلى:
Magnus Petersson, Defense Transformation and Legitimacy in Scandinavia after the Cold War: Theoretical and Practical Implications, Armed Forces & Society, Volume (37), Issue (4), P 702.

يُمكن القول، أنّ هذا الإرباك في التصنيف يعزى إلى التحولات التي تجري في إطار النظام الدولي وتلقي دول معينة لمعاملة تفضيلية من دول كبرى على أساس الإعتراف بدورها الإستثنائي في قضايا مُحددة، وهو ما يُساعد في رفعها من فئة الدول الصغرى إلى القوى المتوسطة. على سبيل المثال، في حزيران 2018، تمت دعوة رئيسة وزراء النرويج (إرنا سولبرغ- Solberg) لحضور الاجتماع الموسع لمجموعة الدول السبع الكبرى في (كيبيك-كندا)، حيث كان موضوع الإجتماع هو الإدارة المستدامة للمحيطات، وأن دعوة النرويج لهذا الإجتماع بجوار أكبر سبعة اقتصادات ديمقراطية في العالم (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا واليابان)، إنما لصلتها بسياسات الإشراف البحري وتغير المناخ ([5])، وقبلها حدث موقف مماثل، إذ تم دعوة كل من النرويج وهولندا لحضور اجتماع مجموعة العشرين الذي استضافته ألمانيا في تموز 2017، على الرغم من أن النرويج وهولندا ليست من بين أكبر (20) اقتصاداً في العالم ([6])، وكان حضورهم يُفسر على أنه قوة رمزية ترفع من مكانة الدولة الصغيرة.

توضح هذه الأمثلة إتجاهاً ترى فيه دول صغيرة مثل النرويج، في مناسبات معينة نفسها على أنها أكثر من مجرد دولة صغيرة، سيما مع إعتراف قادة الدول الأخرى بها على أنها أكثر أهمية مما يتوقعه المرء عادةً من دولة صغيرة. ومن وجهة نظر البعض، إنّ ما يجعل من النرويج قوة متوسطة، هو دورها كجهة فاعلة حكومية رئيسية في القطب الشمالي، فضلاً عن مكانتها وقوتها في مجال الأمن والدفاع والاستخبارات، وهذه المجالات التي تبرز فيها النرويج كقوة

5 - Gerard Taylor, Solberg invited to the G7 summit, Norway Today News Agency, June 2, 2018, At: https://bit.ly/30w2rne

6 - Deepening European cooperation, Press and Information Office of the Federal Government, Germany, June 29, 2017, At: https://bit.ly/3yvANDm

متوسطة، يجعل تأثيرها يتجاوز مجرد كونها دولة صغيرة تقليدية، رغم أن عدد سكانها يبلغ (5.3) مليون نسمة فقط. أضف إلى ذلك، عند تقييم سلوك السياسة الخارجية للنرويج، يمكن للمرء أن يلاحظ إهتمامها الشديد بالتصرف كمدافع عن النظام الليبرالي، وتعزيز النزعة الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف، وهو سلوك عادة مرتبط بسياسات القوى المتوسطة ([7]). وبشكل عام، تُبين هذه الأمثلة مستوى التعقيد المرتبط بتصنيف "القوى المتوسطة والصغيرة"، والذي على ما يبدو يتسم بكونه مرناً ومتغيراً أكثر من كونه ثابتاً.

وعلى هذا الأساس، إنّ حالة السيولة في مقومات القوة والتي تتيح لدولة صغيرة الإفادة من عناصر التأثير النوعي ما يساعدها في الإنتقال إلى مصاف القوى المتوسطة، بات ظاهرة طبيعية في السياسة الدولية كتعبير عن حالة التغير التي تطرأ على بنية قوة الدولة (Power Structure)، وليس على بنى النظام الدولي، بحيث تبرز ما يسميه (Westhuizen) بـ"القوى المتوسطة الناشئة" ([8])، أو ما يطلق عليه (Cooper) بـ"القوى المتوسطة الصاعدة" كتعبير عن إمتلاك الدولة الصغيرة بعض مقومات القوة النوعية التي تؤهلها لأن تغادر فئة الدول الصغيرة وتصطف بجوار القوى المتوسطة التقليدية. وقد إعتقد كل من (Cooper)، و(Higgott)، و(Nossal) أنّ ما يجمع "القوى المتوسطة" ضمن مجموعة متجانسة، هو وجود خصائص يمكن ملاحظتها على مستوى السياسة الخارجية، وعلى ضوئها يُمكن تمييزها عن غيرها من الدول الصغرى والكبرى، وهذه الخصائص تشمل مزيجاً من; إعتبارات قدرة الدولة، الموقع في النظام العالمي،

7 - Njord Wegge, Small States vs. Middle Powers: What's the Difference?, Norwegian Institute for International Affairs (NUPI), August 8, 2018, At: https://bit.ly/3e0bSyl

8 - Janis Van Der Westhuizen, South Africa's Emergence as a Middle Power, Third World Quarterly, Volume (19), Issue (3), September, 1998, PP 435 – 445.

التكوين المعياري للتعقيد الإجتماعي للدولة متوسطة القوة، مصالح الطبقات المحلية، ودور وتأثير صانعي السياسة الخارجية ([9]).

وتبدو التفضيلات النظرية للمختصين هي المعيار الأكثر وضوحاً عند النظر في الوزن النوعي الممنوح للقوى التي يتم تصنيفها على أنها متوسطة. إذ يؤكد الليبراليون أمثال (Cooper)، و(Higgott)، و(Nossal)، على الفاعلية في السياسة الخارجية للقوة المتوسطة ([10])، ويركز الواقعيون مثل (Holbraad) ([11]) على قدرة الدولة وإمكاناتها المادية، بينما يفضل (الغرامشيون الجدد- Neo-Gramscians)* أمثال (روبرت كوكس-Cox) ([12])، و(مارك نيوفلد-Neufeld)

9 - A. F. Cooper, R. A. Higgott and K. R. Nossal Relocating Middle Powers: Australia and Canada in a Changing World Order, University of British Columbia Press, Vancouver, Canada, 1993.

10 - Ibid.

11 - Carsten Holbraad, Middle Powers in International Politics, Palgrave Macmillan, a division of Macmillan Publishers Limited, London, 1984.

* ظهرت النظرية "الغرامشية الجديدة" في الثمانينيات، كفرع من نظريات العلاقات الدولية النقدية، وكانت الهيمنة، هو الموضوع المركزي لإهتمام هذه النظرية والتي بدت مشغولة بالبحث عن تفسير منطقي لحالة الموافقة "العفوية" من قبل "الجماهير العظيمة" على الاتجاه العام الذي تفرضه المجموعة الأساسية المهيمنة على الحياة الاجتماعية. وحسب وجهة نظرها، يتم تأسيس الموافقة تاريخياً "من خلال المكانة المستمرة للمفاهيم الفكرية"، و"يتم تعزيزها بنشاط من خلال المؤسسات التي تدعم وتوسع هذه المفاهيم باعتبارها تمثل الحس السليم للعصر". وبدلاً من ممارسة الهيمنة من خلال الإكراه أو الإخضاع القسري، فإن "الهيمنة الغرامشية"، كشكل من أشكال القوة، تعمل من خلال الموافقة "الطوعية" عبر التأثير على الأفراد داخلياً، عن طريق القولبة للقناعات الشخصية المعارضة في نسخة طبق الأصل من القواعد السائدة. وكان (غرامشي)، وهو مفكر إيطالي ماركسي والذي إرتبطت بإسمه النظرية دون أنّ يُعاصر ظهورها، قد إعتبر الهيمنة أهم شكل من أشكال السلطة، وفي ذلك الوقت ربط "قوة الحكم البرجوازي في المجتمع الرأسمالي المتقدم" بقدرتها على الحكم من خلال الموافقة، وهذه النظرية لا تهتم فقط بدراسة السيطرة السياسية الداخلية، بل يمكن أن تستخدم في تفسير العلاقات الدولية والنظام الاقتصادي الدولي. للمزيد يمكن الرجوع إلى:

([13])، التركيز على موقع القوى المتوسطة في بنية الاقتصاد السياسي العالمي ومقدار إنخراط "النخبة الحاكمة" في المشروع الليبرالي الجديد كمتغيرات تفسيرية.

وربما تبدو هذه الخصائص على مستوى السياسة الخارجية معياراً حاكماً للتمييز بين القوى المتوسطة والدول الصغرى، باعتبار أنّ ما عداها يُمكن أن يختص بالدول الصغرى دون غيرها وهو ما قد يساعد في حل مشكلة التعريف والتحديد لهذا النوع من الدول، إلا أن المشكلة ما تزال قائمة إذا ما علمنا أن بعض الدول الصغرى إمتلكت جزئياً، هذه السمات وبعضها أظهر خصائص في السياسة الخارجية مرتبطة بسلوكيات "قوى أقليمية" مثل الميل لرعاية ملفات مهمة أو التوسط في حل نزاعات أقليمية أو تمويل ودعم طرف محدد في إطار نزاع داخلي، دون أنّ يعني هذا أنها تحولت إلى قوة متوسطة ([14]).

Adam David Morton, Social Forces in the Struggle over Hegemony: Neo-Gramscian Perspectives in International Political Economy, Rethinking Marxism: A Journal of Economics, Culture and Society, Volume (15), Issue (2), April 2003, PP 153 – 179.

12 - Robert W. Cox with Timothy Sinclair, Approaches to World Order, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 1996.

13 - Mark Neufeld, Hegemony and Foreign Policy Analysis: The Case of Canada, Studies in Political Economy Journal, Volume (48), Issue (1), PP 7 – 29.

14 - مثال على ذلك، السياسة الخارجية والأمنية لدول صغيرة مثل قطر والإمارات العربية في مواجهتها للديناميكيات الإقليمية المتغيرة ما بعد "الربيع العربي". للمزيد يمكن الرجوع إلى:

Khalid S. Almezaini and Jean-Marc Rickli (Editors), The Small Gulf States: Foreign and security policies before and after the Arab Spring, Routledge Publication, New York, 2017.

معايير تصنيف الدول الصغيرة

يُمكن القول أنّ هذا الإرباك الذي إرتبط بتحديد من هي الدول التي يُمكن تصنيفها على أنّها صغيرة، كان إنعكاساً لوجود معايير مختلفة تم إعتمادها في التصنيف، إذ هناك من ركز على دالة الحجم والمساحة وبالتالي إعتبر أن جميع الوحدات السياسية صغيرة المساحة هي دولاً صغيرة، وهناك من ركز على التأثير والنفوذ معتبراً أن الدول التي تستطيع أن تُحدث تأثيراً في الوحدات الأخرى يُمكن عدُها قوى متوسطة حتى وإن كانت صغيرة المساحة وهكذا. وبشكل عام، يُمكن القول أنّ هناك ثلاث إتجاهات متباينة ظهرت في إطار تحديد المقياس التي يُمكن إستخدامه في تحديد من هي الدول التي يُمكن إعتبارها "صغيرة" أو "مجهرية":

الإتجاه الأول، إستندت محاججته على أهمية إعتماد الخصائص القابلة للقياس الكمي التي تتسم بها أغلب الدول الصغيرة، وعادة ما يُنظر إليها بإعتبارها قيود تحدُ من قدرتها في أن تؤدي دوراً فاعلاً في الشؤون الدولية. إن معايير مثل (المساحة الجغرافية وعدد السكان وحجم الناتج المحلي السنوي) كانت عناصر أساسية في هذا المقياس الذي يُمكن أن يناسب أغلب الدول الصغيرة باعتبارها تتشابه فيما بينها على مستوى هذه العناصر الثلاث ([15]). ومن المتفق عليه أنّ تصنيف الدول وفقاً للحجم كان جزءاً من سياقات السياسة العالمية، وحظي بقدر متزايد من الاهتمام كعامل يؤثر في السياسة الخارجية، إذ أدرج (جيمس روزيناو-Rosenaue)، في مقاله عن "النظريات المُسبَقة والسياسة الخارجية"، الحجم كواحد من ثلاثة متغيرات "جينية" يُفترض أن يكون لها تأثير

15 - Tom Crowards, Defining the category of “small states”, Journal of International Development, Volume (14), Issue (2), 2002, PP 143 - 179.

كبير على السياسة الخارجية ([16])، وكان هذا الإعتقاد بأن لمساحة الدولة تأثير على السياسة الخارجية قد ساد بشكل ملحوظ في عقد الستينيات، سيما بعد أن أظهرت الدراسات التجريبية التي أُجريت نهاية العقد المذكور، أن الحجم الجغرافي عامل مهم يكمُن وراء الاختلافات في السلوك السياسي للدول القومية ([17]).

وإفترض هذا الإتجاه في التصنيف أنّ جميع الدول الصغيرة تتميز بواحدة أو أكثر من الخصائص التالية: مساحة الأرض الصغيرة، إجمالي عدد السكان الصغير، إجمالي الناتج القومي الإجمالي الصغير (أو أي مقياس آخر لإجمالي القدرة الإنتاجية)، وتدني مستوى القدرات العسكرية ([18]).

مع ذلك، يبدو أن هذه العناصر قدمت صورة مُضللة لأنها لا تصلح لقياس جميع الدول الصغيرة بشكل متساوٍ، على سبيل المثال، هناك دول صغيرة يفوق ناتجها المحلي السنوي دولاً أكبر منها من حيث المساحة الجغرافية، وأيضاً يُمكن أن تتساوى دول في المساحة الجغرافية إلا أنها تختلف في الحجم السكاني إلى حد

16 - James N. Rosenau, Pre-Theories and Theories of Foreign Policy, in: R. Barry Farrell (Editor), Approaches to Comparative and International Politics (Evanston, Ill. 1966), PP 27-92.

17 - للإطلاع على نماذج من هذه الدراسات التجريبية، يُمكن الرجوع إلى:

- Rudolph J. Rummel, Some Empirical Findings on Nations and Their Behavior, World Politics Journal, Volume (21), Issue (2), January 1969, PP 226 – 241.

- Jack Sawyer, Dimensions of Nations: Size, Wealth, and Politics, American Journal of Sociology, Volume (37), Issue (2), September 1967, PP I45 – 172.

- Stephen A. Salmore and Charles F. Hermann, The Effects of Size, Development and Accountability on Foreign Policy, Peace Research Society, The ANN Arbor Conference, Papers XIV, 1969, PP I5 – 30, At: https://bit.ly/3eoCQ2R

18 - Maurice A. East, Size and Foreign Policy Behavior: A Test of Two Models, World Politics, Volume (25), Issue (4), Jul 1973, P 557.

كبير. إن (هونغ كونغ)، قبل أن تُلحق بالصين، تعد وفق المساحة الجغرافية "دولة مجهرية" لكنها تضم كثافة سكانية كبيرة ([19])، كذلك من الممكن أن تتماثل الدول الصغيرة في الحجم السكاني لكنها متباينة في المساحة الجغرافية. إنّ دولة مثل (ناميبيا) في أفريقيا بالتأكيد أكبر من (أستونيا) في شرق أوروبا بـ(18) مرة لكنهما متساويان تقريباً في الحجم السكاني ([20]).

لم يكن عدم التماثل في هذه العناصر المادية (الكثافة السكانية والمساحة الجغرافية)، المعضلة الوحيدة التي واجهت الباحثين في إطلاق وصف (الدول الصغرى والمجهرية) بل برّزت أيضاً معضلة عدم التماثل ما بين أحد هذين العنصرين المذكورين من جهة والناتج المحلي السنوي من جهة أخرى ضمن الدول المشمولة بالدراسة. مثال على ذلك، أجرى (علي ناصر) دراسة إستهدفت الوصول إلى السمات المتشابهة بين الدول الصغيرة، إلا أنه إستثنى من دراسته دول عدة مثل (قطر وقبرص وبروني)، وهي جميعها دول مجهرية، بإعتبار أن حجم الناتج المحلي السنوي في هذه الدول أكثر من بقية الدول النامية وأن مصالحها سياستها الخارجية تبدو أكثر إنتظاماً ([21])، وكل هذا كان يعني أنّ الإتجاه الذي ركز على العناصر القابلة للقياس لم يكن صارماً في تحديد ما هو المقصود بالدولة الصغيرة.

19 - Colin G. Clarke and Anthony Payne (Eds), Politics, Security, and Development in Small States, Allen and Unwin, London, 1987, p ix.

20 - Dana Ott, Small Is Democratic: An Examination of State Size and Democratic Development, Garland, New York, 2000, p 16.

21 - Ali Naseer Mohamed, The Diplomacy of Micro States, Discussion Papers in Diplomacy, Netherlands Institute of International Relations (Clingendael), 2010, p 1.

وضمن سياق مماثل، أجرت بعض المنظمات والتجمعات الدولية، مثل الأمانة العامة للكومنولث (Commonwealth Secretariat) والبنك الدولي، محاولات ترمي لوضع مقياس متفق عليها لتوصيف بعض هذه الدول دون غيرها، وكان أنّ إتفقا على أن الدولة التي يقل عدد سكانها عن (1.5) مليون نسمة تعد دولة مجهرية ([22])، وكانت النتيجة أنّه من مجموع (192) دولة عضو في الأمم المتحدة، يوجد (46) دولة ينطبق عليها توصيف البنك الدولي كدول مجهرية من حيث أنّ عدد سكانها يقل عن (1.5) مليون نسمة، وأغلب هذه الدول هي عبارة عن جزر منسية مثل (أنتيجوا باربودا، باهاماس، كيب فيردي، فيجي، مورشيوس، تونجا، ساموا فضلاً عن قطر والبحرين) وغيرها ([23]).

لكن تحديد هذه المؤسسات الدولية لمعنى "الدولة المجهرية" لم يساعد في إطلاق تعريف متفق عليه للدولة الصغيرة، التي هي نظرياً أكبر نوعاً ما من الدولة المجهرية، وعلى الرغم من المحاولات الأكاديمية التي بذلها البعض في دراسة الدول الصغرى والمقارنة بينها، مثال على ذلك عمل (بول ستريتين-Streeten)، الذي إعتبر أن الدولة التي يقل عدد سكانها عن عشرة ملايين نسمة تُعد دولة صغيرة ([24])، إلا أنه على حد رأي (ماثياس ماس-Maass) لم تُساعد هذه المعايير في "إيجاد تعريف مؤسَّس دولياً أو متفق عليه أكاديمياً للدولة الصغيرة، رغم الحاجة لهذا التعريف من أجل تحقيق الفهم الصحيح للدولة الصغيرة

22 - Secretariat Commonwealth, A Future for Small States: Overcoming Vulnerability, Report by a Commonwealth Advisory Group, London, 1997.

23 - Andrew Fenton Cooper and Timothy M. Shaw, The Diplomacies of Small States: Between Vulnerability and Resilience, Palgrave Macmillan, London, 2012.

24 - Streeten, Paul, The special problems of small countries, World Development Journal, Volume (21), Issue (2), 1993, PP 197 – 202.

لأهداف متعلقة بالوضوح التحليلي، والاستخدام السليم للبيانات الإحصائية، والإطار النظري المطبق، والتحقيق التأريخي" ([25]).

أما الإتجاه الثاني: أبدى تركيزاً واضحاً على تحليل نمط العلاقات الذي يربط هذه الدول بالقوى الأكبر منها مساحة وقدرة، وكان هناك ميل شديد نحو سيادة مقولة أنّ الدول الصغرى هي تلك التي ترتبط بعلاقة تبعية مع الدول الكبرى بإعتباره الخيار الأمثل لمواجهة التهديدات الأمنية الخارجية. وهذا الإتجاه يُعد من الفرضيات الأساسية "للمدرسة الواقعية" في أنّ الدول ذات الحجم الجغرافي الصغير تميل إلى صياغة سياستها وسلوكها الخارجي إلى حد التصرف كدولة تابعة، كنتيجة منطقية لإدراك مستويات ضُعف إمكاناتها عن مواجهة أخطار وتحديات خارجية، وأنّ الحفاظ على أمنها وحماية مصالحها لا يتحقق إلا من خلال الإرتباط بدول خارجية أو دول إقليمية أكثر قوة، أو على الأقل تبني سياسات حيادية تُقلص من مستوى تفاعلها في الشؤون الإقليمية والدولية إلى أقصى حد ([26]).

إذ يُنظر إلى الدول الصغرى في إطار تحالفاتها مع دول كبرى بأنها مُستهلكة للأمن (Security Consumer)، بينما توصف القوى الكبرى بأنها موفرة أو مزودة للأمن (Security Supplier)، وحاجة الدولة الصغيرة لمواجهة تعقيدات التحديات الأمنية يتطلب منها المشاركة مع مختلف الجهات الفاعلة وموردي الأمن بعلاقة خاصة للتخفيف من المخاطر. وعلى هذا الأساس، ومنذ ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، ومع تزايد أعداد الدول الصغيرة في المجتمع الدولي،

---

25 - Matthias Maass, Small states in world politics, Op.cit, P 18.

26 - من الدراسات المبكرة التي عالجت العلاقة الإرتباطية بين الحجم الجغرافي وسياسة الدول الخارجية يمكن الرجوع إلى:

Maurice A. East, Size and Foreign Policy Behavior: A Test of Two Models, World Politics, Volume (25), Number (4), July, 1973, pp 556-576.

بات الأدب السياسي ينظر إلى الدول الصغيرة باعتبارها تتماثل في مجموعة من التوجهات على مستوى السياسة الخارجية نتيجة لكونها دول صغيرة، وهو ما عزز الفكرة بأن هذا الإتجاه في الأساس، لا يركز على عناصر القياس المادي بقدر ما ينظر إلى المظاهر السياسية التي تكشف عنها بعض الدول في سياستها الخارجية، وفي ضوء هذه المظاهر يُمكن وصفها بأنها دول صغيرة، ومن هذه التوجهات هي :([27])

1. إبداء مستوى منخفض من المشاركة في الشؤون العالمية التي تنطوي على قضايا نِزاعية.
2. إظهار مستوى عالٍ من النشاط في المنظمات الدولية الحكومية.
3. تبدي دعماً عالياً للمعايير والأنظمة الدولية وإحترام قواعد القانون الدولي.
4. تجنب إستخدام القوة كوسيلة في إدارة التفاعلات بين الدول وحل القضايا الخلافية.
5. تجنب إعتماد سياسات تهدُف إلى عزل الدول الأكثر قوة في النظام العالمي.

27 - يمكن الرجوع إلى بعض الأدبيات الكلاسيكية في العلاقات الدولية التي عالجت توجهات الدول الصغرى في ميدان السياسة الخارجية مثل:

- Hans J. Morgenthau, Politics among Nations: the struggle for power and peace, McGraw-Hill Education, 7th Edition, New York, 2005.
- Jeanne A.K. Hey (Editor), Small States in World Politics: Explaining Foreign Policy Behavior, Lynne Rienner Publishers, Colorado, 2003.
- Raymond Aron, Peace and War: A Theory of International Relations, Garden City, New York, 1966.
- George Liska, Alliances and the Third World, The John Hopkins University Press, New York, 1968.

6. الإستخدام المتكرر للمواقف التي تدافع عن القضايا الأخلاقية والمعيارية في الشؤون الدولية.

7. مستوى منخفض وضيق من مظاهر الإهتمام في نشاطات السياسة الخارجية.

إذاً يُركز هذا الإتجاه في النظر إلى الدول الصغيرة على أساس ضُعف قدرتها في ترجمة إمكاناتها إلى تأثير محسوس، وعلى حد رأي (مايكل هاندل-Handel)، إنّ إستخدام مصطلح الدولة الصغيرة يُقصد به "أنها صغيرة وفقاً لمعيار القوة والتأثير وليس وفق الحجم الجغرافي" ([28])، وهذا المنظور درج العديد من العلماء على الأخذ به بحيث باتت أكثر التعريفات، للدول الصغيرة، إقناعاً هي تلك التي تنظر إلى (الصغر-Smallness) في القدرات وليس في المساحة او حجم الناتج القومي، وكيفية تطبيق هذه القدرات ضد (من ومتى ولأي) مجموعة من الأهداف، بإعتبار أنّ الموارد المحدودة تُقيد نطاق ومجال عمل السياسة الخارجية، وبالتالي، على حد رأي (روبرت كيوهين-Keohane)، يمكن تشخيص وتحديد من هي الدولة الصغيرة من خلال إستكشاف قدرتها المحدودة في التأثير على المصالح الأمنية أو التهديد المباشر لقوة عظمى؛ وأيضاً قدرتها في الدفاع عن نفسها ضد هجوم من قبل قوة عظمى لها نفس الدوافع ([29]).

28 - Michael I. Handel, Weak States in the International System, 1st Edition, Routledge Publications, London, 1991, PP 10–11.

29 - Robert O. Keohane, Lilliputians Dilemmas: Small States in International Politics, International Organization Journal, Volume (23), Issue (2), Spring, 1969, PP 295 – 296.

أما الإتجاه الثالث: يُمكن القول أنّ مقولاته التحليلية بدأت مع مطلع القرن الحادي والعشرين، وإبتعد عن محاولة حل الجدل المتعلق بالتعريف، فضلاً عن تجنبه الأخذ بالأساليب المنهجية السابقة التي تركز على مجموعة من المؤشرات القابلة للقياس، وأبدى بدلاً من ذلك، تركيزاً على الأسئلة الأوسع المتعلقة بكيفية فهم الدول إجتماعياً لمعضلة (الصغر) وإدراكها لحدود ما يُمكن وما لا يمكن القيام به من الناحية السياسية، وقد أسهمت جهود (إولي ويفر-Weaver) في قيام هذا النهج البنيوي الذي إستهدف "تحليل الخطابات المحلية للدولة الصغيرة التي تدور حول وعيّها بمفاهيم مثل نحن، الأمة، والشعب وكيف يُمكن أن تُفسر وتحلل السياسات الخارجية لها" ([30]). بمعنى آخر، إستهدف هذا الإتجاه دراسة الممارسات الخطابية للدول، بإعتبار أنّ الخطاب المحيط بالدول الصغيرة وإدراك قادتها لضعف إمكانات دولهم، وهو ما يبرز ضمن مفردات الخطاب الوطني الرسمي، يُنبأ عن واقعهم الحقيقي الذي يُقرون به بأنفسهم بدلاً من مجرد وصفه ([31]).

30 - Ole Weaver, Identity, communities and foreign policy: discourse analysis as foreign policy theory, In, Lene Hansen and Ole Wæver (Editors), European integration and national adaptations: the challenge of the Nordic States, Routledge Publications, London, 2001, PP 20 – 50.

31 - Donna Lee and Nicola J. Smith, Small state discourses in the international political economy, Third World Quarterly, Volume (31), Issue (7), 2010, PP 1091 – 1105.

دور المدارس الفكرية في تفسير خيارات السياسة الخارجية للدول الصغيرة

تعد بنية النظام الدولي (International Structure)، والتي يقصد بها الطريقة التي تتوزع بها مصادر القوة والتأثير بين الفاعلين الأساسيين في هذا النظام، بمثابة القيد الأكبر الذي يحِدُ من خيارات السياسة الخارجية لدول العالم، وفي هذا الصدد أشار (هولستي-Holsti) إلى أن الهيكل العام للقوة في النظام الدولي يلعب دوراً أساسياً في توسيع او تضييق إختيار إستراتيجيات السياسة الخارجية المتاحة لأعضاء النظام ([32])، وإن كانت بنية النظام تفرض قيودها على السياسة الخارجية للقوى العظمى والدول الكبرى بهذا الشكل، فإن الدول الصغرى تبدو أكثر خضوعاً لهذه المحددات الخارجية على إعتبار أن قدراتها لا تبلغ مستوى من الفاعلية يتيح لها مواجهة هذه المحددات، الأمر الذي جعل الكثير من الباحثين المهتمين بدراسة السياسات الخارجية للدول الصغرى يميلون لتبني فرضية أن المتغيرات الخارجية وليس الداخلية هي التي ترسم ملامح السياسات الخارجية لهذه الدول، فمعظم الدول الصغرى تتجه إلى أن تكون سياستها الخارجية رد فعل تجاه ما تفرزه البيئة الدولية من تطورات وتغيرات، وأن أغلب ردود الأفعال هذه يحركها هدف مركزي هو تحقيق الأمن في بيئة

32 - K.J. Holsti, International Politics: A framework for Analysis, Prentice Hall International Inc, London, 1995, p 252.

خارجية مضطربة ([33]). وفي هذا الإطار، تبرز مدرستان أساسيتان في تفسير السياسة الخارجية للدولة الصغيرة وهما المدرسة السلوكية والمدرسة الواقعية البنيوية.

المدرسة السلوكية

منذ الخمسينيات من القرن الماضي، ظهرت المدرسة السلوكية (Behaviorism) كمحاولة نوعية لتطبيق المعارف التجريبية في دراسة الظواهر السياسية ومنها السياسة الخارجية، وإستهدفت (السلوكية) إقناع العلماء والمختصين بأن دراسة خصوصيات البشر الذين يصنعون السياسة الخارجية الوطنية ذات أهمية حيوية لفهم اختيار السياسة الخارجية وأسباب تبنيها، وقد أسهمت هذه المدرسة بظهور منهج تحليل السياسة الخارجية (FPA)، والسياسة الخارجية المقارنة (CFP)، وهذه الأساليب حاولت فحص كيفية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية بإفتراضها أنّ البشر، الذين يتصرفون بشكل فردي أو جماعي، هم مصدر الكثير من السلوك ومعظم التغيير في السياسة الدولية. وتم بناء منهج تحليل السياسة الخارجية (FPA) في مجال العلاقات الدولية على ثلاثة أعمال إنموذجية ظهرت أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، وهذه الأعمال الإنموذجية الثلاثة إرتبطت بـ(سنايدر، وروزيناو، وسبروت).

في أواخر الخمسينيات، وضع (ريتشارد سنايدر-Snyder) وزملاؤه منظوراً معرفياً لإتخاذ القرار في السياسة الخارجية يركز على الإعتراف بأهمية

33 - James D. Fearon, Domestic Politics, Foreign Policy, and Theories of International Relations. Annual Review of Political Science, Volume (1), Palo Alto, CA: Annual Reviews, 1998, pp 289 – 290.

ودور البشر في السياسة الدولية، وإعتبار صناع القرار ذا دور مركزي في تقرير الشؤون العالمية طبقاً للقرارات التي يتخذوها. وفي هذا العمل، ألهم (سنايدر) وزملاؤه الباحثين للنظر في تحليل السياسة الخارجية إلى ما دون مستوى الدولة القومية والتركيز على اللاعبين الفعليين المعنيين في دائرة صنع القرار ([34]). وبدوره عمل (جيمس روزيناو-Rosenau) على تطوير نظرية خاصة معنية بدراسة الجهات الفاعلة في صنع السياسة الخارجية، من خلال التأكيد على الحاجة إلى دمج المعلومات على عدة مستويات من التحليل، من القادة الفرديين إلى النظام الدولي، من أجل تحقيق فهم أعمق للسياسة الخارجية ([35]).

أما العمل الثالث فكان من إسهام (مارغريت وهارولد سبروت-Sprout)، وجادل كلاهما بأن على المرء أن ينظر إلى "البيئة النفسية" للأفراد والجماعات التي تتخذ قرارات السياسة الخارجية، وكيف أن هؤلاء الأفراد أو صناع القرار يفسرون البيئة أو السياق الدولي والتشغيلي من وجهة نظرهم ([36]). إنّ جميع هذه الأعمال الكلاسيكية كانت من الأهمية والتأثير بحيث تم الإعتراف بها كمستوى تحليل متميز في دراسة العلاقات الدولية، سيما أنّها أسهمت إلى حد كبير في ظهور مفاهيم ثابتة بات تداولها نمطياً في دراسات وتحليل إتخاذ القرار

34 - Richard C. Snyder, H. W. Bruck and Burton Sapin, Decision-Making as an Approach to the Study of International Politics, In: Richard C. Snyder, Foreign Policy Decision-Making, (Revisited). Palgrave Macmillan, New York, 2002, PP 21 – 144.

35 - James N. Rosenau, Pre-Theories and Theories of Foreign Policy, Oo.cit, PP 27-92.

36 - Harold Sprout and Margaret Sprout, Man-Milieu Relationship Hypotheses in the Context of International Politics, Review by: Rupert Emerson, The American Political Science Review, Volume (52), Issue (1), March, 1958, PP 210 - 211.

السياسي الخارجي، مثل "تعريف الموقف" و"السياق المؤسسي"، و"الحتمية البيئية-Environmental determination"، والأخير يفترض أنّ الإنسان هو الأداة السلبية للوسط الإجتماعي النشط والحاسم، فضلاً عن المفهوم الذي طوره الثنائي (سبروت) المسمى بـ"السلوكية المعرفية-cognitive behaviorism"، ومفاده أنّ البيئة التي يتفاعل معها الأفراد، بضمنهم صناع القرار، هي تلك التي يرونها ويفسرونها في ضوء معرفتهم السابقة، وأنّه في أقصى الحدود، لا يرى الفاعل أو صانع القرار "العالم الحقيقي" كما هو واقعاً، بقدر ما ينظر إليه وفق تصوراته الشخصية ومعارفه النظرية، إذ يختفي "العالم الحقيقي"، وما يتبقى هو البيئة كما يتصورها.

ومع حلول عقد السبعينيات من القرن العشرين، أصبح إتخاذ القرار نهجاً مهيمناً في دراسة وتفسير صنع القرار في السياسة الخارجية، خصوصاً أن هذه النماذج النظرية المبكرة شجعت ظهور كتابات أكاديمية تحليلية لاحقة، مثَّلت إضافة معرفية جديدة لطروحات المدرسة السلوكية، بتركيز دراساتها على تقصي دور المجموعات الحكومية الضيقة والنخب الصغيرة والبيروقراطية السياسية في إتخاذ قرارات السياسة الخارجية، مثل كتابات (غراهام أليسون-Allison) ([37])،

37 - في كتابه هذا الذي صدر في العام 1971، والذي كان في الأصل مقالة نشرها عام 1969 عن أزمة الصواريخ الكوبية، ومن ثم حولها لاحقاً إلى كتاب، عَرَض (أليسون) مناقشة مستفيضة للسياسة البيروقراطية باعتبارها واحدة من ثلاث مقتربات مفاهيمية إستخدمها لشرح صنع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة أثناء أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962. والمقتربات الأخرى شملت نموذج الممثل العقلاني (النموذج الأول)، ونموذج العملية التنظيمية (النموذج الثاني). وبشكل أكثر دقة، أطلق (أليسون) اسم السياسة الحكومية على نموذجه الثالث الذي، من حيث الجوهر، ينظر إلى تصرفات الحكومة على أنها نتائج سياسية. وأنّ صنع السياسة الخارجية عبارة عن لعبة تنافسية، يتنافس فيها العديد من اللاعبين الذين لديهم تفضيلات سياسية مختلفة، ويتفاوضون فيما بينهم على مضمون السياسة وسلوكها، وهذه اللعبة التنافسية والسياسة البيروقراطية، تُحدد المواقف السياسية التي يتخذها صناع القرار إلى حد كبير. للمزيد يمكن الرجوع إلى:

و(مورتون هالبيرن-Halperin) ([38])، و(إيرفينغ جانيس-Janis) ([39])، والتي أولت جميعها أهمية إستثنائية لدور الأفراد في تقرير سلوكيات السياسة الخارجية، أكثر من إهتمامها بتأثير النظام الدولي. وبشكل عام، يبدو أنّ المحاولات التنظيرية التي بذلتها المدرسة السلوكية والأعمال التابعة، لتحليل السياسة الخارجية إستهدفت أن تعزو صنع القرارات الى البيئة النفسية لصناع القرار ومدركاتهم، أو ما يسمى بالتصور المعرفي وأنّ هذا الأمر ينطبق على الدول الصغيرة نفسها، بمعنى أن ميلها لتبني سياسات خارجية قائمة على أساس الإنضواء في علاقة تبعية مع دول كبرى لا يُمكن تفسيره بشكل مطلق على أنه بتأثير بُنية النظام الدولي بل هو في المقام

Graham T. Allison, Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis, Little, Brown and Company, Boston, USA, 1971.

38 - قَدّم (هالبيرن) وزملاؤه تحليلاً كلاسيكياً للدور الذي تلعبه البيروقراطية الحكومية والمؤسسية مثل، المسؤولون المدنيون، السياسيون الحزبيون، الضباط العسكريون، وأعضاء الكونغرس في صياغة سياسة الأمن القومي للولايات المتحدة، وقد أوضحوا بشكل دقيق كيف أنّ الوكالات الحكومية والإدارات والأفراد لديهم مصالح معينة يسعون للحفاظ عليها وتعزيزها من خلال تأثيرهم في إتخاذ القرارات السياسية، وبضمنها السياسة الخارجية للدولة. هذه الأولويات، والصراعات التي تثيرها في بعض الأحيان، تؤثر بشكل كبير على صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، بحيث أنّ القرار المتخذ الذي يُفترض أن يكون محاولة منظمة للتأثير على دولة أخرى، يبدو وكأنه في الواقع تسوية هشة ومقبولة بين العناصر المتنافسة داخل الحكومة الأمريكية. ويقدم المؤلفون في كتابهم أمثلة عديدة للمناورات البيروقراطية وتأثيرها على العلاقات الدولية للولايات المتحدة. للمزيد يُمكن الرجوع إلى:

Morton H. Halperin, Priscilla Clapp and Arnold Kanter, Bureaucratic Politics and Foreign Policy, The Brookings Institution Press, Washington, DC, USA, 1974.

39 - ركز (جانيس) في كتابه، الذي يُعد دراسة سايكولوجية، على ما يعرف بـ"التفكير الجماعي-Groupthink" في إتخاذ القرار، مفترضاً أنّ هناك دافع نفسي يحث أعضاء مجموعات صنع القرار المتماسكة على الوصول إلى الإجماع بأي ثمن، والعمل على تجاوز المعارضة مع تقييم البدائل الممكنة. للمزيد يمكن الرجوع إلى كتابه:

Irving L. Janis, Victims of groupthink: A psychological study of foreign-policy decisions and fiascoes, Houghton Mifflin Company, Boston, USA, 1972.

الاول نتيجة إدراك صناع القرار لضعف إمكانات دولهم في مواجهة التهديدات، وبالتالي إنّ ما يُحرك هذه الدول هو تصورات صناع القرار لواقع دولهم.

مدرسة الواقعية الجديدة

في عقد الثمانينيات، إستعادت النظريات المنهجية التي تركز على الهياكل الدولية أسبقيتها في التنظير لحقل العلاقات الدولية مرة أخرى بعد سنوات من التراجع، سيما مع ظهور (الواقعية الجديدة -Neorealism)، أو ما سُميت أيضاً بـ(الواقعية البنيوية-Structural Realism)، كصياغة مُحدّثة للواقعية الكلاسيكية، وهذا المقترب الفكري التحليلي، الذي أسهم في تشذيبه وتطويره كل من (كينيث والتز-Waltz) ([40])، و(روبرت جيلبن-Gilpin) ([41])، و(روبرت كيوهين-Keohane) ([42])، قد تجاهل أهمية تأثيرات الأفراد والظواهر الأخرى على مستوى الدولة، مثل المجموعات البيروقراطية في صنع السياسات والقرارات، منتقداً في ذات الوقت أساليب المدرسة السلوكية في ميلها لإعتبار تحليل السياسة الخارجية على أنه منفصل عن سياق السياسة الدولية، وكان تقييم الواقعيين الجدد لهذه الأساليب، أنّ التفسيرات التي قدمها السلوكيين على مستوى الدولة تعتمد على المنطق الاختزالي للحقائق، وجادلوا أكثر أن الهياكل النظامية، على سبيل المثال "الفوضى في النظام الدولي" كانت واضحة بشكل لا يمكن نكرانه، لكن

40 - Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, Addison-Wesley Publishing Company, Massachusetts, 1979.

41 - Robert Gilpin, War and Change in World Politics, Cambridge University Press, Cambridge, 1981.

42 - Robert O. Keohane, Theory of World Politics: Structural Realism and Beyond, In: Ada Finifter (Editor), Political Science: The State of the Discipline, American Political Science Association Press, Washington, DC, 1983.

السلوكية تعمدت تجاهلها، مؤكدين على أنّ السياسة الخارجية هي عبارة عن إستجابة صُناع القرار، قد تكون إستجابة عقلانية أو لا، لهذه الهياكل وفقاً لِفهمهم لها ولموقف دولتهم ضمن النظام الدولي. وباختصار، زَعَمت الواقعية الجديدة أنّ عيوب مناهج صنع القرار السلوكية، لم تقتصر على إفتقادها للكثير من جوهر السياسة الدولية فحسب، بل ركزت أيضاً على "الضجيج" غير ذي الصلة للعمليات الداخلية في تفسير سلوك الدولة الخارجي ([43]).

وقد إتفق الواقعيين على أنّ هناك شرطان يُحققان تماثلاً شديداً في السلوك السياسي الخارجي للدول الصغيرة، أولهما إفتقار جميع الدول الصغيرة للقدرات المادية الكافية لتحقيق أمنها بمفردها، وثانيهما خضوعها الكلي للبنية الفوضوية للنظام الدولي. وهذا الشرطان يخلقان توقعاً يقترب من درجة التأكد المطلق أنّ الدول ذات الحجم المماثل تتبَع أنماطاً متشابهة من السلوك وتتبنى نفس إستراتيجيات السياسة الخارجية ([44]).

43 - كان كتاب (كينيث والتز) المعنون (نظرية السياسة الدولية) الصادر عام 1979، وكتاب (روبرت جيلبن) المعنون (الحرب والتغيير في السياسة العالمية) في العام 1981، ومقال (روبرت كيوهان) المعنون (نظرية السياسة العالمية: الواقعية البنيوية وما بعدها) المنشور عام 1983، والذي أعاد نشره في العام 1986 ضمن كتاب تولى تحريره للرد على منتقدي الواقعية الجديدة، قد مثلت جميعها إحياء وتجديد للفكر الواقعي كتقليد أكاديمي إستعاد سطوته في دراسة وتحليل العلاقات الدولية، فضلاً عن تأثيره في المدراس الفكرية الأخرى، وباتت المؤلفات المذكورة لها مركز الصدارة في إرث هذا التقليد إلى جوار كتاب (السياسة بين الامم) لـ(هانز مورغنثاو-Morgenthau).

44 - يُمكن مراجعة آراء "الواقعيين" في رؤيتهم لهذه الخاصية في الكتابات التالية:

- Maurice A. East, Size and Foreign Policy Behavior: A Test of Two Models, World Politics Journal, Volume (25), No. (4), 1973, P 576.

- Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, Op.cit, P 184.

- Maria Papadakis and Harvey Starr, Opportunity, Willingness, and Small States: The Relationship between Environment and Foreign Policy, In: Charles F. Hermann,

إن الأدبيات السياسية، سيما الواقعية منها، والتي تُركز على دراسة القوة مشغولة دائماً بالتركيز على قدرات الدولة المادية، والتي بدورها تؤثر في قدرتها على ضمان أمنها والحفاظ على بقائها وسط نظام عالمي من الدول ذات السيادة، حيث تسعى الدول بشكل محموم لتحقيق مصالحها الوطنية على حساب غيرها (45). إن مثل هذا النظام الذي تنعدم فيه سلطة مركزية مهيمنة، وتسوده مشاعر من عدم الثقة والتنافسية الشديدة بين الدول والرغبة في تعظيم الأمن على حساب الفاعلين الآخرين، لا يترك للدول الصغيرة، التي يُنظر إليها تقليدياً على أنّها تفتقر إلى الكثير في الأبعاد التقليدية للقوة لدرجة أنّها في حالات معينة تُعد غير مهمة في العلاقات الدولية، لا يترك سوى خيارات محدودة وفقيرة تضطر للقبول بها، إذ أن الدولة الضعيفة (أي دولة ذات قدرات عسكرية محدودة)، لا يمكن لها أن تمارس التأثير الفردي، حتى وإن كان ضئيلاً للغاية إلا في سياق قيمتها كحليف أو حليف محتمل للقوى العظمى. لذلك، من الطبيعي أن تكون الخيارات الوحيدة المتاحة للدولة الصغيرة في سياستها الخارجية، هو أنّ تختار التحالف مع قوة عظمى والقبول بإملاءاتها، وهو ما يطلق عليه بـ(مُسايرة الركب-Bandwagon) (46)، أما أنّ تتحالف مع دول صغيرة (ضعيفة) أخرى

Charles W. Kegley and James. N. Rosenau (Editors), New Directions in the Study of Foreign Policy, Allen & Unwin Co Publishing, Boston, Massachusetts, 1987, P 428.

- Iver B. Neumann and Sieglinde Gstöhl, Introduction: Lilliputians in Gulliver's World?, In: Christine Ingebritsen, Iver B. Neumann, Sieglinde Gstöhl and Jessica Beyer (Editors), Small States in International Relations, University of Washington Press, Seattle; University of Iceland Press, Reykjavik, 2006, P 11.

45 - Hans J. Morgenthau, Politics among nations, Op.cit.

46 - Stephen M. Walt, The origins of alliances, Cornell University Press, Ithaca, New York, 2013.

فهذه تعتبر استراتيجية أقل نجاحاً ([47])، ومن ضمن الخيارات الآخرى المتاحة لها، هو الحفاظ على الحياد، وهو الموقف التاريخي لبعض الدول الأوروبية الصغيرة، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأيضاً كان اللجوء إلى سياسة عدم الانحياز (Non-Alignment)، واحداً من الخيارات الإستراتيجية التي تم إعتمادها سابقاً لتجنبت تحالفات الحرب الباردة والإبتعاد عن منافسات القوى العظمى ([48]).

وفي عمل كلاسيكي كتبه (ستيفن والت-Walt)، أحد رواد المدرسة الواقعية الأميركية، والذي قدَّم فيه رؤية مختلفة جذرياً عن التصور السائد لأسباب التعاون الأمني بين الدول وتشكيل التحالفات، جادَّل (والت)، على عكس النظرية التقليدية لتوازن القوى، أنّ الدول تُشكّل تحالفات ليس فقط لموازنة القوة ولكن من أجل موازنة التهديدات (Balance of Threat)، وأنّه من المرجح أن تنضم الدول معاً ضد التهديدات أكثر من الدخول في تحالف مع قوى التهديد، وعلى حد إستنتاجه، إن الموازنة ضد التهديد (Balancing) أكثر شيوعاً من الخضوع للتهديد والتحول إلى عربة (Bandwagoning) للقوة المُهدِدة ([49]). وبقدر تعلق الأمر بالدول الصغيرة، بات الخيار السياسي الأكثر غلبة على سلوكها الخارجي هو أن تختار ما بين الخضوع للقوى المُهدِدة (bandwagon with threatening)، أو الموازنة ضدها (balance against them)، وأنّ ميل الدولة الصغيرة لهذا الخيار دون الآخر يتوقف على عوامل عدة متعلقة بالظروف الإقليمية ومستوى القوة التي تحملها وطبيعة النوايا العدائية لقوى التهديد. وإن كان البعض قد إفترّض

47 - Robert L. Rothstein, Alliances and small powers, Columbia University Press, New York, 1968.

48 - Nazli Choucri, The Nonalignment of Afro-Asian States: Policy, Perception, and Behaviour, Canadian Journal of Political Science, Volume (20), Issue (1), 1969, PP 1 – 17.

49 - Stephen M. Walt, The Origins of Alliances, Op.cit, PP 147 – 180.

أنّ الدول الصغيرة تمكّنت تقليدياً من الحفاظ على نفسها وسط النظام الدولي الفوضوي من خلال المناورة ما بين الموازنة ضد التهديد أو الإنضمام إلى حالة التهديد، إلا أنّ الحكمة التقليدية التي آمن بها الكثير من العلماء تؤكد على "أن الدول الصغيرة تسير في عربة مع تهديد القوى العظمى بدلاً من الموازنة ضدها" ([50])، بمعنى أنّها تخضع لتهديد الدولة الأكبر في سبيل موازنة تهديد الدولة الأقل قوة.

وعليه فالواقعيون مأخوذين بفكرة أن الدول تتحرك على الصعيد الإقليمي والعالمي من أجل الحفاظ على وجودها وضمان أمنها، ولا يكون أمام الدول الصغرى من خيار في ظل نظام دولي فوضوي مسكون بفكرة زيادة القوة وتعظيم الأمن سوى الإنقياد وراء الدول الكبرى من أجل الحفاظ على أمنها في مواجهة التهديدات الخارجية التي لا تستطيع مواجهتها بسبب من ضعف الإمكانات والموارد الذاتية، وعلى حد قول المؤرخ اليوناني (ثيوسيديدس - Thucydides) في

50 - للإطلاع على نماذج من آراء العلماء حول هذا الإفتراض التقليدي، يمكن الرجوع إلى المصادر التالية:

- Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, Op.cit, P 184, 185, 195.
- Stephen M. Walt, The Origins of Alliances, Op.cit, PP 21 – 31.
- James N. Rosenau, Pre-Theories and Theories of Foreign Policy, Op.cit, PP 47 – 48.
- Robert Jervis, Cooperation under the Security Dilemma, World Politics Journal, Volume (30), Issue (2), January 1978, PP 172 – 173.
- Randall L Schweller, Domestic Structure and Preventive War: Are Democracies more Pacific?, World Politics Journal, Volume (44), Issue (2), January 1992, P 253, 264, 268.
- Robert O. Keohane, Lilliputians Dilemmas, Op.cit, PP 291 – 310.

دراسته لحرب (البيلوبونيز) " أن القوي يتصرف وفق ما يملك ويريد، والضعيف وجب عليه أنّ يتحمل، نظراً لضعفه، ما وجب عليه أنّ يتحمله" ([51]).

51 - Robert Connor, Thucydides, Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 1984, p 25.

من حيث الجوهر، بات هناك الكثير من الفهم لخيارات السياسة الخارجية للدول الصغيرة، ومثلما أنّ بعض التصورات البديهية بخصوص هذه الدول ما تزال قائمة، من حيث أنها تتصرف سلوكياً بشكل مختلف عن الدول الأكبر والأكثر قوة، كذلك إنّ التصورات الأخرى التي تزعُم أن السياسات الخارجية للدول الصغيرة متشابهة ما زالت تحظى بقبول كبير، ولعل وجود مثل هذا التشابه في الخصائص العامة للسلوك لا يفرق كثيراً، كمبدأ عام، عن إكتشافنا لخصائص سلوكية متشابهة تجمع دول فئة القوى المتوسطة أو القوى الكبرى. وعلى الرغم من أنّ تحدي "الواقعية" للمدرسة "السلوكية" في تفسيرها للسلوك السياسي الخارجي برِده إلى البنية الفوضوية للنظام الدولي، ربما لم يخلق القناعة الكافية بوجود تقليد نظري في التفسير يمكن أن يُحقق إجماع حوله، إلا أن هذا التقليد أوجد بعض الأسس النظرية المهمة، بصرف النظر عن الإنتقادات وبعض نقاط القصور الفكري التي إعترته.

إنّ مُحاججتنا هنا تستهدف التحليل لمقولة تتكون من جزئيتين، الأولى; الإفتراض أنّ السياسات الخارجية للدول الصغيرة متشابهة مع بعضها، أي أنّها تتبنى استراتيجيات موحدة، لا يُعد قانوناً ثابتاً، بل يُمكن أنّ نجد بعض الإستثناءات فيه، وهذه الإستثناءات تأخذ شكل الإستراتيجيات المختلفة إلا أنّها جميعاً تدور حول هدف واحد وهو الحفاظ على (البقاء)، سيما مع وجود تكرار

في التقليد النمطي بخصوص سلوكها الخارجي بأنه خاضع للتهديد أو موازن للتهديد. والثانية; أنّ خضوع صنع السياسات الخارجية لهذه الدول لهياكل القوة والفوضوية في النظام الدولي بشكل مُطلق غير مؤكد، بل يُمكن ملاحظة تأثير للعوامل الداخلية أكثر من الدولية. وبشكل عام يُمكن القول، أنّ العوامل الداخلية عندما يكون لها تأثير في السياسة الخارجية للدولة الصغيرة أكثر من بُنية النظام الدولي يُمكن عندئذ ملاحظة إختلاف في الإستراتيجية المُطبقة، بينما تتشابه الإستراتيجيات أكثر مع بعضها وتُبدي تماثلاً واضحاً في حال كانت مدركات صُناع القرار في الدول الصغيرة تتطابق في رؤيتها للبُنية الدولية ومستوى التهديد الذي تُمثله.

التشابه والإختلاف في أنماط إستراتيجيات السياسة الخارجية للدول الصغيرة

سبق لـ(روبرت كيوهين-Keohane) أنّ أشار، منذ سنوات طوال إلى أنّ "القوة الصغيرة هي دولة يرى قادتها أنها لا تستطيع أبداً، منفردة أو في مجموعة صغيرة، إحداث تأثير كبير في النظام الدولي" ([52])، فيما جادّل (Browning) أنّ "الدول الصغيرة تشترك في عقلية متقاربة ولديها مجموعة تفضيلات من المرجح أن تكون متطابقة إلى حد كبير" ([53]). قد يكون هذا الكلام تأكيداً للمقولة السائدة أن الدول الصغيرة تتبع سياسات متشابهة قائمة على إدراك نقاط ضُعفها كقوة صغيرة وبالتالي عدم المخاطرة بتبني مواقف تكون سبباً في تهديد وجودها، وهذا على ما يبدو عزَّز من التصور بأنّها أكثر ميلاً للحفاظ على الوضع الراهن

52 - Robert O. Keohane, Lilliputians Dilemmas, Op.cit, P 296.

53 - Christopher S. Browning, Small, smart and salient?: Rethinking identity in the small states literature, Cambridge Review of International Affairs, Volume (19), Issue (4), 2006, P 673.

المستقر وعدم إستعدادها لتقبل التغييرات التي تلحق بالبيئة الخارجية لما تنطوي عليه هذه التغيرات من إحتمالات تهديد لإستقرار أمنها الخارجي، لأنّ الدول الصغيرة تكون أبطأ في إدراك الأحداث والتطورات في النظام الدولي، نظراً لأنّ لديها قدرة أقل على مراقبة النظام، ومن غير المرجح أن ترصُد بشكل مبكر التطورات الجديدة والتحولات المهمة في السياسة العالمية مثلما هو الحال مع الجهات الدولية الفاعلة الأخرى، وهذا بدوره يُمكن أن يكون له تأثير عميق على سلوك سياستهم الخارجية في تبنى الحفاظ على الوضع الراهن ([54])، وحتى القدرة العالية التي تبديها الدول الصغيرة في التكيف مع التغييرات الدولية التي لا يُمكن الفرار منها، مثلما جادّل (كاتزنشتاين-Katzenstein) ([55])، تكشُف عن مسعى فئة الدول هذه لتجنب التعرض للتهديد، وهذا التكيف بحد ذاته كمسعى يبدو ذا نمط متماثل.

لكن مع وجود تشابه وتماثل في نمط السياسات الخارجية للدول الصغرى، إلا أنّ هذا لا يمنع ظهور إستثناءات أو شذوذ عن النمط العام، فالدول الصغيرة، ليس بالضرورة أنّ تتبع نفس السياسات الخارجية، إذ أنّ كل واحدة من هذه الدول "تختلف عن غيرها في تصوراتها التي تحملها عن البيئة الدولية، والظروف المحلية والدولية التي تجد نفسها فيها، فضلاً عن إختلاف المصالح والدوافع التي تقف وراء قراراتها، مما يؤدي إلى ظهور إستراتيجيات سياسة خارجية متنوعة في أجزاء مختلفة من العالم" ([56]). وعلى ما يبدو، أنّ هذه الإستثناءات التي تكون مدفوعة

54 - Maurice A. East, Size and Foreign Policy Behavior, Op.cit, P 559.

55 - Peter Katzenstein, Small states and small states revisited, New Political Economy Journal, Volume (8), Issue (1), 2003, PP 9 – 30.

56 - إعترض (Gigleux) من جامعة (إدنبرة) على الإفتراض الذي يزعم أنّ الدول الصغيرة تتبنى سياسات خارجية متشابهة، وجادلَ أكثر أنّ هناك اختلافات أيضاً في الحالات التي تخضع فيها الدول الصغيرة

بتعظيم الأمن للدولة الصغيرة، تكون في أغلب الأحيان نتيجة عوامل داخلية، بدليل أنّ سبب الإختلاف هو التباين في التصورات التي يحملها صناع القرار عن البيئة الدولية ومتغيراتها وتصورهم لنوع إستراتيجية السياسة الخارجية التي يُمكن العمل عليها، وقد أفضى هذا إلى أنّ تكون هناك العديد من الإستراتيجيات المتماثلة، مع بعض الفروقات، التي تستخدمها الدول الصغيرة لتحقيق قدر أكبر من الاستقرار والأمن، واكتساب المزيد من النفوذ فيما يتعلق بالجهات الفاعلة، بحيث إنّ إستراتيجيات المواءمة أو المحاذاة (Alignment strategy)، تكاد تكون النمط الذي إعتمدته الدول الصغيرة في سياستها الخارجية.

إن (المواءمة أو المحاذاة) عبارة عن إستراتيجية دفاعية تتضمن إعتماد طرق مختلفة للتفاعل على المستوى السياسي مع الدول والمنظمات الأخرى لتعزيز الأهداف الاستراتيجية للدولة، وتعكس هذه الإستراتيجية الجهود الداخلية والخارجية للدول لتعزيز مصالحها المتصورة من خلال العمل على إنشاء القدرات العسكرية الوطنية وتوجيهها واستخدامها، وتطوير واستخدام الموارد العسكرية الخاصة بالدولة إمّا بشكل أحادي أو متعدد الأطراف، و هذه الإستراتيجية يُمكن أنّ تعتمدها القوى المتوسطة، إلا أنّها تبدو أكثر إلتصاقاً بالدول الصغيرة. أما الأشكال التي يُمكن أن تنقسم إليها هذه الإستراتيجية فتتضمن خيارات أساسية متنوعة مثل: توازن القوى، التحول إلى عربة (Bandwagoning)، العزلة، والتحوط (Hedging)، وهذه الأشكال يُمكن إتباعها داخل التحالف وخارجه، وقد

لتحولات كبيرة في السياسة الخارجية، ومن أجل شرح هذه الاختلافات إعتمد (Gigleux) على تصور الدولة لدورها القومي المفترض باعتباره يوفر نظرة ثاقبة على البعد الاجتماعي للدولة الصغيرة. يُمكن الرجوع إلى:

Victor Gigleux, Explaining the diversity of small states' foreign policies, hird World Thematics: A TWQ Journal, Volume (1), Issue (1), 2016, PP 27 – 45.

يتبع أعضاء التحالف استراتيجيات محاذاة مختلفة ([57])، وهو ما يؤشر التمايز في إستراتيجيات الدول الصغيرة.

وبقدر تعلق الأمر بدول الشمال الأوروبي (Nordic States)*، التي تمتلك خصائص سياسية واقتصادية وإجتماعية متماثلة، فضلاً عن كونها جميعاً تُصنف كدول صغيرة، وهو ما يفترض أنها ستتبع أنماط سلوك متطابقة على مستوى السياسة الخارجية، يُبين لنا الواقع أنَّها إعتمدت أنماط مختلفة من إستراتيجية (المواءمة-Alignment). إذ على ما يبدو تبنت الدنمارك إستراتيجية (العربة) تجاه حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة، فيما سعّت فنلندا جاهدة لموازنة قوة روسيا من خلال إعتماد وجود قوات مسلحة كبيرة نسبياً بالنسبة لدولة صغيرة، وهو ما إعتبر حجر الأساس في استراتيجية الدفاع، لكن خارجياً كانت استراتيجية المواءمة أضعف بدرجة كبيرة بحيث إقتربت محاذاتها من نمط الانعزالية، وهي الإستراتيجية التي طبقتها كل من فنلندا والسويد خلال فترة الحرب الباردة. لكن خلال التسعينيات من القرن الماضي، اتخذت فنلندا عدة خطوات للإندماج مع القوى الغربية، سيما من خلال عضويتها في الاتحاد الأوروبي، كما أجرت تغييراً في إستراتيجيتها العسكرية بالتركيز على تعاون أوثق مع الولايات المتحدة ([58]).

أما ما يتعلق بالنرويج، كان واضحاً أنّها تستعد لتبني إستراتيجية العربة أو استراتيجية توازن القوى، عِلماً أنّ النرويج تميل لتفضيل الأخيرة وطموحها هو أنّ

57 - Håkan Edström & Jacob Westberg, between the eagle and the bear: Explaining the alignment strategies of the Nordic countries in the 21st century, Comparative Strategy Journal, Volume (39), Issue (2), 2020, P 197.

* يقصد بهذه الدول كل من (السويد، النرويج، الدنمارك وفنلندا).

58 - Håkan Edström & Jacob Westberg, between the eagle and the bear, Op.Cit, P 198.

تضمن دعماً أميركياً لأمنها، أما السويد فكانت توازن بين المساهمة في العمليات الدولية التي يقودها الناتو والأمم المتحدة مع إتخاذ خطوات عدة لزيادة التعاون داخل الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، يُمكن الإستنتاج أنّ السويد أعدت استراتيجية مغازلة متعددة ([59]). وبشكل عام، يُمكن للدول الصغيرة ضمن سلوكيات سياستها الخارجية، إما الإنخراط مع القوى العظمى بهدف خلق التوازن ضد التهديدات المحتملة، أو تطوير استراتيجيات التحوط (Strategic Hedging) أو البقاء على الحياد، كذلك يمكن للدول الصغيرة أن تبحث عن ما يسمى بالمأوى (Shelter) في إطار التحالف الذي تلوذ به، وجميع هذه الإستراتيجيات التي يعكس تبنيها الظروف المختلفة للدول الصغيرة ونقاط ضعفها، تسعى لتحقيق نفس الهدف والمتمثل بالحصول على مزيد من الأمن ([60]).

وتنص نظرية المأوى (Theory of Shelter)، كإستراتجية للدولة الصغيرة، على أنّ الدول الضعيفة تُدرك فقر إمكاناتها مقارنة بالدول الأكبر منها، لذا تسعى لأن تُخفف من ضعفها السياسي والامني والعسكري من خلال التحالف مع دولة كبيرة أو الدخول في إطار تعاوني متعدد الأطراف. وعلى حد رأي كل من (بيلز وذاير وثورهالسون)، أنّه خلافاً لنظرية التحالف التقليدية المصممة لإيضاح تصرفات القوى العظمى، تُقدم (إستراتيجية المأوى) مفهوماً جديداً مُصمم لتلبية احتياجات الدول الصغيرة بشكل أفضل وقادر على شرح سلوك سياستها الخارجية،

59 - Ibid, P 198.

60 - Živilė Marija Vaicekauskaitė, Security Strategies of Small States in a Changing World, Journal on Baltic Security, Volume (3), Issue (2), 2017, P 7.

بإعتبار أن سلوك الدول الصغيرة قد يكون ناتجاً عن دوافع أكثر تعقيداً لا تصلح لتفسيره نظرية التحالف التقليدية ([61]).

وغالباً ما يكون "الملاذ" الذي توفره دولة كبرى، مقترناً بمكاسب إقتصادية فضلاً عن المنافع الأمنية، حيث تستهدف الدولة التي تلوذ بهذا "المأوى" تجنب تخصيص جزء من ناتجها القومي لبناء قوة عسكرية بينما يُمكن إستخدام هذا الجزء لتحقيق الرفاه الإقتصادي. مثلما هو الحال بالنسبة لدولة صغيرة مثل (آيسلندا) التي طبقت هذه الإستراتيجية وحققت مكاسب إقتصادية بإعتمادها لها. إذ توصلت دراسة أجراها مجموعة من العلماء عن تجربة (آيسلندا)، إلى إستنتاج يتعارض مع الرواية التاريخية الآيسلندية التقليدية التي تؤكد على النضال من أجل الاستقلال، وأن الخضوع للسلطة الأجنبية تكون له عواقب اقتصادية وسياسية خطيرة، ولا يمكن للأمة أن تزدهر إلا من خلال الاستقلال، بل على العكس من ذلك، أظهرت نتائج دراستهم "أن الأيسلنديين انخرطوا بشكل كبير مع العالم الخارجي، وأخضعوا أنفسهم لقوى أجنبية، وحصدوا مكاسب كبيرة من خلال تفاعلاتهم الكبيرة مع البلدان الأخرى، وأنّ هذه العلاقات الخارجية كانت تُعد أساسية للتنمية والازدهار الآيسلندي خلال الفترة التي خضعت فيها للنفوذ الأميركي للأعوام 1941 – 2006" ([62]).

61 - Alison J. K. Bailes, Bradly A. Thayer and Baldur Thorhallsson, Alliance theory and alliance ‘Shelter’: the complexities of small state alliance behavior. Third World Thematics: A TWQ Journal, Volume (1), Issue (1), 2016, PP 9 – 26.

62 - Baldur Thorhallsson, Sverrir Steinsson & Thorsteinn Kristinsson, A Theory of Shelter: Iceland's American Period (1941–2006), Scandinavian Journal of History, Volume (43), Issue (4), 2018, PP 539 – 563.

وعلى ما يبدو، إنّ الدول الصغيرة مثلما تبنّت نمطاً يكاد يكون متكرراً في سلوكها الخارجي خلال الحرب الباردة تحت وقع تأثير البُنية الدولية، تكاد أيضاً تتشابه في نمط سلوكها في فترة ما بعد الحرب الباردة. وضمن هذا المنظور، يُمكن لنا أن نزعم أن المتغيرات الدولية الجديدة أسهمت في خلق التماثل في إتجاهات السياسات الخارجية للدول الصغيرة. إذ من المتفق عليه أنّ المشهد الجيوسياسي، والذي أدى إلى إنشاء المزيد من الدول المستقلة التي أصبحت لاعباً جديداً في العلاقات الدولية، سيما في أوروبا الشرقية، بات أكثر من ملائم لواقع حال الدول الصغيرة التي تمتعت بالسلام والاستقرار، سيما مع زوال الخوف من الغزو أو الفناء على يد دول أكبر منها. وليس هذا فحسب، بل أنّ البيئة الجيوسياسية الجديدة المتمثلة بتزايد الإعتماد المتبادل، وتزايد أهمية ودور المنظمات الدولية، كانت قد وسعت من مجالات المناورة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للدول الصغيرة، ما أكسبها فرصاً جديدة لممارسة نفوذها والعمل بشكل أكثر استقلالية في الساحة الدولية، ما يُعطي الإنطباع أنّه تم التعامل مع الدول الصغيرة إلى حد كبير على أنها متساوية في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

بمعنى آخر، أنّ زوال الاستقطاب الشديد مثلما أسهم في تحرير الدول الصغيرة من إستراتيجيات الخضوع، أدى بدوره إلى تبنيها لإستراتيجيات على المسرح الدولي تكاد تكون متماثلة، أي إنّ نهاية الحرب الباردة رفعت من شأن أوجه التشابه في الإستراتيجيات الجديدة للسياسة الخارجية للدول الصغيرة، وهو الرغبة في توفير الامن ليس بالاعتماد على دولة كبرى تُفقدها إستقلاليتها، ولكن بالإفادة من العضوية في المنظمات الدولية والأطر المؤسسية التي تزداد عولمةً والتي تؤثر على العلاقات الدولية، مثل أنظمة الأمم المتحدة والمنظمات التجارية وأنظمة الوكالة

الدولية للطاقة الذرية التي تضع قيوداً صارمة فيما يتعلق بحيازة الأسلحة النووية.

ومن خلال الدراسات التي أجراها عدد من الخبراء حول عضوية الدول الصغيرة في المنظمات الدولية ([63])، تم الوصول إلى إستنتاج أن هذه الدول تُدرك وتُقدر أهمية العمل الجماعي في الأطر المؤسسية الدولية بهدف إجراء تحويل في خطاب وممارسة مصالح وقدرات الدول الصغيرة، وأنّ "الدول الصغيرة تُفضل أن تكون العلاقات بين الدول في السياسة الإقليمية والعالمية ضمن إطار مؤسسي، أي مأسَّسة العلاقات (institutionalization)، لأن جميع أعضاء المؤسسات الدولية يخضعون عادةً لنفس القواعد ويواجهون نفس العقوبات إذا يخالفون القواعد" ([64]).

وقد يبدو أن العمل ضمن الإطار المؤسسي الدولي كما تفضله الدول الصغيرة يستهدف توفير قدر من الإستقلالية في السلوك الخارجي وحل لمعضلة الأمن من خلال التعاون متعدد الأطراف وتوفير الأمن لأنفسهم دون الحاجة للإعتماد على

63 - حول هذه الدراسات يُمكن الرجوع إلى:

- Neill Nugent, Cyprus and the European Union: the significance of its smallness, both as an applicant and a member, European Integration Journal, Volume (28), Issue (1), 2006, PP 51 – 71.

- Donna Lee and Nicola J Smith, The political economy of small African states in the WTO, Commonwealth Journal of International Affairs, Volume (97), Issue (395), 2008, PP 259 – 271.

- Amrita Narlikar, Fairness in international trade negotiations: developing countries in the GATT and WTO, World Economy Journal, Volume (29), Issue (8), 2006, PP 1005 – 1029.

64 - Baldur Thorhallsson and Anders Wivel, Small states in the European Union: what do we know and what would we like to know?, Cambridge Review of International Affairs, Volume (19), Issue (4), 2006, PP 651 – 668.

قوة عظمى، بمعنى البحث عن (ملاذ آمن) عبر الإرتباط بإطار مؤسسي دولي واسع يُغنيها عن الحاجة للإحتماء بقوة كبرى، بيد أنه من الصعب الجزم أنّ هذا الخيار المؤسسي، والذي تسبب في خلق تماثل في سلوكها الخارجي، يُعد حلاً مثالية لمعضلة البقاء (Survival)، أو أنّ الدول الصغيرة ستكون قادرة على تجاوز نقاط ضعفها وقوتها المحدودة، إذ أنّ معظمها لم تكن قوية بما يكفي للتنقل في المشهد الأمني العالمي بشكل مستقل، إذ تعتمد حريتها في السلوك السياسي الخارجي والتكيف مع المشهد الجيوسياسي المتغير، على الوضع الجغرافي والجيوسياسي والظروف المحلية والتنمية الاقتصادية والعضوية في المنظمات الدولية وحتى التماسك الاجتماعي ([65]).

وبشكل عام، يُمكن القول أنّ إستراتيجيات الدول الصغرى، وبالأخص بالنسبة للدول ذات الخصائص المتشابهة، تراوحت ما بين التماثل والإختلاف الجزئي، على الرغم من أنّهم يواجهون ذات التهديد إلا أن تصوراتهم عنه ليس بالضرورة أن تكون متطابقة، وهذا يُمكن أنّ يُرد إلى تأثير العوامل الداخلية وتصورات الأحزاب الحاكمة والمعارضة، أكثر من البنية الدولية، وأنّ وقوع التطابق في إستراتيجيات السياسة الخارجية هو ليس نتيجة تأثير البُنية الدولية فحسب، بل وجود تقارب في التصورات الداخلية لنوع التهديد، كما هو الحال بالنسبة لدول شمال أوروبا، فرغم أنّها متشابهة في الكثير من الخصائص السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إلا أنّها لا تُظهر تماثلاً وتطابقاً في خياراتها السياسية الخارجية إلا مع وقوع تطابق في تصورات صناع القرار لطبيعة البُنية الدولية.

65 - Efraim Inbar and Gabriel Sheffer (Editors), The National Security of Small States in a Changing World, Frank Cass & Co, London, 1997.

على هذا الأساس، ومع تزايد التهديدات الجيوسياسية والمنافسة بين القوى الكبرى وظهور مخاطر جديدة على مستوى البيئة الدولية، أخذت هذه الدول تُظهر تماثلاً في إستراتيجياتها الدفاعية، نتيجة لتقارب أكبر في التصورات الداخلية حول الآلية التي يُمكن بها تحديث جيوشها. وعلى الرغم من أنّ الدنمارك هي الدولة الوحيدة التي هي عضو في كل من الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، والنرويج عضواً في الناتو ولكنها ليست عضواً في الاتحاد الأوروبي، والسويد عضو في الاتحاد الأوروبي ولكنها ليست عضواً في الناتو، وهذه الحقيقة قد تقود للإعتقاد أن الدنمارك والنرويج، بصفتهما عضوين في الناتو ويتمتعان بضمانات أمنية من الولايات المتحدة، من المتوقع أن يكونا أقل اعتماداً على تطوير أنظمة دفاعية خاصة بهما باعتبار أنّ هناك من يتولى توفير الحماية لهم، وأن السويد غير المنحازة، ستضطر لوحدها إلى تطوير أنظمة تسلحها الخاصة بها لتخفيف التبعات الإستراتيجية لحيادها وبُعدها عن الأحلاف العسكرية، إلا أنّ الواقع أظهر أن الدول الثلاث تشابهت في سلوكها الهادف إلى تعويض النقص في القوة البشرية والإمكانات المادية العسكرية من خلال تطوير جيوشها وإستخدام التقنيات الحديثة والإستثمار في تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة (4 Industrial Revolution -4IR) ([66])

وخلال ما يقارب العشرين عاماً (1990-2020)، أجرت هذه الدول تحولاً في عقيدتها العسكرية بشكل مشترك وحقّقت الإنتقال من "الدفاع الإقليمي الثابت" في الداخل إلى توقع نوع العمليات (Expeditionary Operations) في الخارج، إذ تحولت قوات هذه الدول من كونها قوات كبيرة، قائمة على نوع التهديد

66 - Magnus Petersson, Small states and autonomous systems - the Scandinavian case, Journal of Strategic Studies, Volume (44), Issue (4), 2021, P 7.

والمجندين وتركز على الدفاع الإقليمي، إلى قوات صغيرة، شهدت تخفيضاً ملحوظاً في هيكل القوة البشرية، وقائمة على القدرات النوعية وتركز على العمليات الإستكشافية بهدف توقع نوع التهديد المستقبلي ([67]).

دور العوامل الداخلية في إستراتيجيات السياسة الخارجية للدول الصغيرة

إفترّضت "الواقعية الجديدة"، على أساس تصورها للنظام الدولي "الفوضوي"، أنّ القيود الدولية تؤثر على سلوك الدولة، بحيث تطغى على المصالح المحلية، والصراعات السياسية الداخلية في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، وأنّ سلوك الدولة هو عبارة عن إستجابة لقيود وحوافز قوتها الإجمالية مقارنة بالدول الآخرى، أي نمط توزيع القدرات، أو درجة النية العدوانية من جانب الجهات الخارجية، أي ميزان التهديد، وأنّ رجال الدولة سيستجيبون بعقلانية لهذه القيود وسيختارون مسار السياسة الخارجية الذي من المرجح أن يُزيد الفوائد الأمنية إلى أقصى حد ويقلل من المخاطر الأمنية ([68])، وكل هذا يعني أنّ متغيرات البيئة الدولية ستكون ذات أهمية قصوى في حسابات صانعي القرار في تبنيهم لنوع السياسة الخارجة.

67 - Magnus Petersson, Defense Transformation and Legitimacy in Scandinavia after the Cold War: Theoretical and Practical Implications, Armed Forces & Society, Volume (37), Issue (4), P 702.

68 - Kenneth N. Waltz, Man, the State and War: A Theoretical Analysis - revised edition, Columbia University Press, New York, 2001.

- Richard Rosecrance and Arthur A. Stein, Beyond Realism: The Study of Grand Strategy, In: Richard Rosecrance and Arthur A. Stein (Editors), The Domestic Bases of Grand Strategy, Cornell University Press, Ithaca, NY, 1993.

لكن على عكس هذا التصور الهيكلي-النظامي، إفترضت نظرية الوحدة أو المستوى المحلي للتحليل (Unit and Domestic level)، أنّ سمات الدولة والصراعات المجتمعية والحزبية تؤثر على خيارات السياسة الخارجية، وأنّه ليس بالضرورة أنّ تعكس هذه السياسة دائماً تأثير البُنى النظامية-الهيكلية، بدلاً من ذلك، من الممكن أنّ تجعل السمات التي تتسم بها الدولة والأيديولوجيات والمصالح المحلية للجهات الفاعلة في المجتمع، صناع القرار غير قادرين على الاستجابة لمتطلبات البيئة الدولية وضغوطها ([69]). صحيح أنّ توزيع القوة الدولية وتوازن التهديد يؤثر على التشكيل المؤسسي المحلي والتغيير في الدول الناشئة، لكن من المرجح أنّ تعكس الإستراتيجيات العسكرية اللاحقة لهذه الدول الضعيفة الخيارات المؤسسية المحلية في عدد من الطرق المهمة والتي يمكن التنبؤ بها ([70]).

إذ أنّه من الحقائق المتفق عليها نوعاً ما لدى العلماء، أنّ هناك فرقاً مهماً بين الدول الكبيرة والصغيرة في تصورهم لأهمية القضايا المختلفة في السياسة العالمية. ونظراً لأولوية المطالب الداخلية في صنع القرار السياسي، وهو وضع لا تملك الدول الصغيرة رفاهية تجاهله بسبب افتقارها إلى الفائض الاقتصادي، تُصبح بعض القضايا التقليدية في السياسة الدولية غير ذات أهمية بشكل عام

---

69 - Bruce Bueno de Mesquita and David Lalman, War and Reason: Domestic and International Imperatives, Yale University Press, New Haven, Connecticut, 1992, PP 12 - 17, 247.

- J. David Singer, The Level of Analysis Problem in International Relations, World Politics Journal, Volume (14), Issue (1), 1961, PP 77 - 92.

70 - Miriam Fendius Elman, The Foreign Policies of Small States: Challenging Neorealism in Its Own Backyard, British Journal of Political Science, Volume (25), Issue (2), April 1995, PP 171 - 217.

للدول الصغيرة، مثل قضايا الدور الإقليمي والهيبة والنفوذ، أو الحفاظ على التحالفات ومجالات النفوذ. من ناحية أخرى، إنّ القضايا الدولية التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بنموها الاقتصادي وتطورها ستكون أكثر أهمية بالنسبة للدول الصغيرة ([71])، ما يعني أنّ الدول الصغيرة التي تمتلك تصوراتها الخاصة عن البيئة الدولية وظروفها الداخلية المختلفة يُمكن أن تتبنى الإستراتيجية المناسبة التي تتوافق مع هذه التصورات.

لهذا السبب، أبدى (جاك سنايدر-Snyder) تشكيكاً بالأولوية السببية المفترضة "للواقعية الجديدة" وحاول إظهار أهمية السياسة الداخلية في تحليل السلوك السياسي الخارجي، وهي أهمية كانت ما زلت متجذرة بقوة في "التقليد الواقعي الكلاسيكي"، وهو على عكس "الواقعية البنيوية"، لم يتجاهل أبداً الدور المهم لعوامل المستوى المحلي، بل أكد على ضرورة الانتباه لمتغيرات هذا المستوى في دراسة السياسة الخارجية، وعلى حد قول (سنايدر) نفسه; "يجب استعادة الواقعية من أولئك الذين ينظرون فقط إلى السياسة بين المجتمعات، متجاهلين ما يحدث داخل المجتمعات" ([72])، ما كان يعني أن التركيز على البيئة الداخلية في قرارات السياسة الخارجية يُعد مدخلاً مهماً لفهم تلك الخيارات.

وعلى ما يبدو، إنّ إتجاه العلماء المهتمين بدراسة البيئة الداخلية للقرار، كان مقتنعاً بأنّ هناك مبالغة في التأكيد على العوامل الهيكلية والمادية على حساب أفكار النخبة والهويات، التي تشكل المنظور الذي من خلاله يتم إدراك الفرص والتهديدات المادية والهيكلية، وكان رأيهم أنّ متغيرات مثل أفكار النخبة،

71 - Ibid, P 560.

72 - Jack Snyder, Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambitions, Cornell University Press, Ithaca, New York, 1991, P 20.

والهويات، والتفضيلات على الأنظمة الاجتماعية، تلعب دوراً أكبر في تفسير سلوك السياسة الخارجية للدول الصغيرة أكثر مما كان يُعتقد بشكل عام. مثال على ذلك، الحالة المحيرة لأفكار وتصورات النخبة لدولة صغيرة مثل جورجيا الذين قرروا رفض إملاءات روسيا رغم معرفتهم بأن المواجهة سيترتب عليها تكاليف اقتصادية واضحة ومخاطر عسكرية حقيقية ([73]).

كذلك، إن زوال حالة الإستقطاب الشديد التي هيمنت على العلاقات الدولية طيلة فترة الحرب الباردة، والتي أدت إلى تضييق الخيارات المتاحة للدولة الصغيرة بسبب سيادة حالة التهديد المستمر ومنعها من تحقيق أهدافها دون مساعدة حلفائها، قد أتاح لهذه الدول، بدفع من متغيرات البيئة الداخلية إعتماد إستراتيجيات جديدة لا تضطر فيها أنّ تكون (خاضعة للتهديد-عربة)، بل يُمكن أن تتبنى سياسات تتعارض مع تفضيلات حلفائها من القوى الكبرى. مثال على ذلك جادّلت إحدى الدراسات أنّ سياسة الأردن الخارجية الهادفة للحصول على الخبرات والقدرات الفنية في مجال الطاقة النووية، والتي لم تستجب فيها لإعتراضات الولايات المتحدة، التي تُعد حليفاً رئيساً لها، إنما كانت بسبب إتجاه داخلي متنامٍ يستهدف تجاوز التصور والنظر للأردن بأنها دولة صغيرة وأن خياراتها محدودة في السياسة الإقليمية ([74]).

73 - Giorgi Gvalia, David Siroky, Bidzina Lebanidze and Zurab Iashvili, Thinking Outside the Bloc: Explaining the Foreign Policies of Small States, Security Studies Journal, Volume (22), Issue (1), 2013, PP 99 – 100.

74 - Imad El-Anis, Explaining the behaviour of small states: an analysis of Jordan's nuclear energy policy, Cambridge Review of International Affairs, Volume (29), Issue (2), 2016, PP 528 – 547.

ولعل هذا يدل على أنّه من الضروري منح إهتمام أكبر وفهم أعمق لتأثير السياسات المحلية على تغيير السياسة الخارجية في الدول الصغيرة، وأن هناك الكثير من الحالات النموذجية التي تكشف لنا عن تأثير المستوى المحلي في تغيير إستراتيجية الدولة. إنّ التغيير الذي حدث في السياسة الخارجية للدنمارك عندما تمكنت حكومتها من مغادرة سياسة البقاء على الهامش في منتصف عام 1988، يقع ضمن هذا الإطار، إذ كان التغيير نتيجة إستجابة محلية لعوامل متعلقة بسياسة الحزب السياسي الحاكم والمعارضة العامة الذين على ما يبدو قد قرروا الإفادة من الفرصة التي أتاحتها البيئة الدولية المتغيرة لإحداث تغيير مماثل في السياسة الخارجية بهدف زيادة الدعم السياسي على المسرح المحلي. وفي هذه الحالة، كانت العوامل السياسية المحلية والمتغيرات الخارجية على نفس القدر من الأهمية في إحداث التغيير ([75])

أيضاً ما يؤكد دور البيئة الداخلية في تقرير السياسة الخارجية للدول الصغيرة، الإستراتيجيات المختلفة التي تبنتها دول الشمال الأوروبي خلال فترة الحرب الباردة، إذ طورت دول الشمال مناهج أمنية مختلفة، كانت كاشفة في ذات الوقت عن خلافات أمنية عميقة، وهذه الإستراتيجيات عكست تصوراتها الداخلية أكثر ما عكست إستجابتها لتهديد خارجي كان متماثلاً في النوع والشكل. حيث قررت الدنمارك والنرويج تحقيق التوازن ضد الاتحاد السوفيتي، وبقاء

75 - Fredrik Doeser, Domestic politics and foreign policy Change in small states: The fall of the Danish footnote policy, Cooperation and Conflict Journal, Volume (46), Issue (2), June 2011, PP 222 - 241.

فنلندا والسويد على الحياد ([76])، والإختلاف في رؤية إستراتيجيات السياسة الخارجية كان بيناً، إذ اختارت الدنمارك تعزيز مكانتها الدولية وأمنها من خلال المشاركة النشطة في المهمات الدولية و"إظهار الولاء العالي للتحالف مع الولايات المتحدة"، التي تولت الدفاع عن الدنمارك بنفسها وفق ما يسمى بـ(نزع الطابع الوطني عن قضايا الدفاع-Denationalization of Defense)، بينما أكدت السويد وفنلندا على الأمن من خلال الدفاع عن أوطانهما من خلال تبني الحياد ([77]).

كذلك، ما يُبين تأثير البيئة الداخلية في تبني السياسة الخارجية، التطورات التي سببتها حادثة الغواصة الروسية التي إخترقت المياه الإقليمية للسويد في عام 2014، والتهديدات الروسية المستمرة التي على ما يبدو أخذت تدفع الأحزاب في الداخل للضغط على الحكومة بإتجاه تبني نهج أكثر واقعية في التعامل مع الشؤون الدولية، حتى وأن تطلب الأمر الخروج عن سياسة الحياد التقليدية. وتأكيداً لهذا الإتجاه، جرت في عام 2015 محادثات سرية بين مسؤولين كبار من السويد مع قادة في حلف (الناتو) بهدف إقناع السويد وفنلندا بالإنضمام الى الحلف، ورغم أنّ مسألة إنضمام السويد للحلف العسكري تثير إنقسام داخلي بإعتبار أنه يتعارض مع سياسة "الحياد"، إلا أنّ إجراء مثل هذه المحادثات قدم الدليل، ليس فقط على أن الحياد قد لا ينفع في جميع الظروف، وأنّ السويد قد تلجأ للبحث عن حماية عسكرية استراتيجية، خصوصاً في ظل وجود مناخ دعائي

76 - Mikkel Runge Olesen, To Balance or Not to Balance: How Denmark Almost Stayed out of NATO, 1948–1949, Journal of Cold War Studies, Volume (20), Issue (2), Spring 2018, PP 63 – 98.

77 - Živilė Marija Vaicekauskaitė, Security Strategies of Small States in a Changing World, Journal on Baltic Security, Volume (3), Issue (2), 2017, P 7.

يعمل على إثارة المخاوف من روسيا ([78])، بل أوضح كذلك أن خيار السياسة الخارجية للدولة الصغيرة قائم على أساس تصور النخبة الداخلية لشكل التهديد الخارجي وكيفية التعامل معه، بدليل أنّ هذا التوجه في العقيدة الإستراتيجية للسويد، وإنّ لم يكن موضوع إتفاق داخلي، إلا أنّ أحزاب الداخل، الأحزاب البرجوازية تحديداً في السويد، كانت تدفع وبقوة بإتجاه تبنيه بإعتباره يوفر ضمانات أمنية أكثر من كافية ضد أي تهديد روسي ([79]).

من جانب آخر، يُمكن أنّ نعزو الغرائب السياسية التي تُثيرها حالة المنافسة الجيوسياسية التي تنشب بين الدول الصغيرة وبما يخالف المنطق السياسي الواقعي، إلى تأثير النخبة الداخلية في تصوراتها للدولة وللبيئة الخارجية. إذ إن متغيرات الجغرافيا والنظام الدولي "الفوضوي" يُفترض أنّ يحفز دول صغيرة مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر على التعاون في إدارة التهديد الذي يواجهانه المتمثل بطموحات الهيمنة الإقليمية من قبل جيرانهما الأكبر (المملكة العربية السعودية وإيران)، لكن خلافاً لهذا التصور، أبدت كلتا الدولتين الصغيرتين

78 - Baltic Sea Security, part 2: Hybrid warfare, panel on hybrid warfare, Utrikespolitiska institutet (UI), The Institute of Foreign Policy, Stockholm, 3 June 2015, At: https://bit.ly/3stdwkD

79 - أثار عضو البرلمان الإشتراكي الديمقراطي (أندرس أوستربيرغ-Österberg) حجة مضادة لفكرة الإنضمام للناتو، وجادل في مقال كتبه أنّ العضوية في الحلف قد تأتي بنتائج عكسية وتزيد في الواقع من خطر الحرب التي تسعى السويد إلى تجنبها. وإستندت حجته إلى أنّ تقليد السويد المتمثل في التحرر من التحالفات العسكرية قد خدمها جيداً على مدار السنوات الماضية، والتخلي عن هذا التقليد معناه أنّ السويد تُخاطر بفقدان مصداقيتها الدولية كوسيط في النزاعات المسلحة، فضلاً عن مخاطرتها بإلحاق الضرر بـ(علامتها التجارية-Branding State) السياسية وسمعتها كدولة محايدة ومدافع عن نزع السلاح، وهذا ما يؤكد وجود تصورات داخلية مختلفة لكيفية التعامل مع التهديد الخارجي. للمزيد يمكن الرجوع إلى مقالته التي كتبها باللغة السويدية:

Anders Österberg, Medlemskap i Nato ökar risken för Krig, Aftonbladet, December 2, 2015, At: https://bit.ly/3mqZZq5

إستجابة مختلفة تماماً لأسباب وعواقب عدم الاستقرار في منطقة الخليج، وعملا على تبني سياسات خارجية مختلفة جداً للتعامل مع مشكلة البنى الدولية، وهذا بتأثير تصورات النخبة الداخلية. ومثلما أقدمت قطر على القفز على واقعها الجيوسياسي وممارستها لدور الفاعل الإقليمي سواء قبل أو ما بعد ثورات "الربيع العربي"، عمدت الإمارات المتحدة لاحقاً إلى ممارسة دور أكبر يستهدف إحتواء قطر سياسياً وإقتصادياً، ما دفعها لقيادة مشروع حصارها عام 2017 بهدف تقييد حركة السياسة الخارجية القطرية كفاعل إقليمي ([80]).

وكل هذا يؤكد بشكل مقبول، أنّ الإختلاف في إستراتيجيات السياسة الخارجية للدول الصغيرة يُمكن ان يرد الى متغيرات داخلية باعتبار ان الفهم والتصور مُختلف رغم أنّ التهديد الخارجي يبدو متماثلاً، وأنّ التطابق في نمط إستراتيجيات السياسة الخارجية لا يحدث بسبب البنى الدولية، بقدر ما يستلزم أيضاً تقارب في تصورات النخب لهذه البنى وتأثيراتها المؤكدة والمحتملة.

80 - Rory Miller and Harry Verhoeven, Overcoming smallness: Qatar, the United Arab Emirates and strategic realignment in the Gulf, International Politics Journal, Volume (57), Issue (1), February 2020, PP 1 – 20.

الخاتمة

تعد السياسة الخارجية بمثابة الأداة الأساسية للدولة في تحقيق أهدافها في البيئة الدولية، بيد أنّ هذا لا يعني أنّ البيئة الدولية متوافقة دائمة مع اهداف الدول الخارجية لأنها في أغلب الأحيان تفرض قيود ومحددات على هذه الاهداف الأمر الذي يضطر الدول تكييف سلوكها واهدافها بما يتوافق مع هذه التغييرات، ومن المعلوم أن دول العالم تختلف في إستجابتها لطبيعة التغييرات الدولية تبعاً لقدراتها وإمكاناتها، وأنّ الدول الصغرى هي الأكثر تخوفاً من التغييرات في البيئة الخارجية على أعتبار أنها مدفوعة بتحقيق هدف مركزي ألا وهو الحفاظ على وجودها المادي ما يدفعها للنظر إلى هذه التغييرات في بنية وهيكلية النظام الدولي بمثابة تهديدات لوجودها سيما في حال غياب القوة الدولية التي توفر الحماية لها.

على هذا الإساس إفترضت المدرسة الواقعية أن بُنية النظام الدولي بما تتضمنه من توزيع للقدرات على أعضاء النظام مثلما تفرض ضغوطاً قوية على الدول الصغيرة، تدفعها لتبني سياسات خارجية متطابقة تتمثل في طلب الحماية من القوى العظمى في سبيل مواجهة التهديدات، بحيث إستقر الادب السياسي على فكرة أنّ هذه الدول تسعى إلى تأمين وجوها من خلال الارتباط بمعاهدات تبعية وحماية مع قوى أقليمية أو قوى دولية وهو ما فرض توجهات معينة في السياسة الخارجية لهذه الدول تمثلت بعدم الدخول في تحالفات معقدة وتقليل الانغماس في التفاعلات الدولية والتوجه نحو علاقات محايدة في علاقاتها الخارجية.

بيد أن هذا لم يلغي حقيقة أن بعض الدول الصغيرة تبنت جزئياً سياسات متمايزة عن النمط المألوف وهو ما يرد إلى تأثير البيئة الداخلية بما تعنيه من

تصورات النخب والأحزاب وصناع القرار لطبيعة الموقف الدولي ولموقع دولتهم ضمن النظام. مع ذلك، لا يُمكن القول بشكل مُطلق أن هذه الإستثناءات التي إعتمدتها بعض الدول كانت تعني خروجاً تاماً عن النمط المألوف بقدر ما كان إختلافاً في الإستراتيجيات والإجراءات التي تصورت النخب المحلية أنها يُمكن أن تحقق الأمن بأقل كلف سياسية.

References:

First: Books

1. Andrew Fenton Cooper, Richard A. Higgott and Kim Richard Nossal, Relocating Middle Powers: Australia and Canada in a Changing World Order, University of British Columbia Press, Vancouver, Canada, 1993.
2. Andrew Fenton Cooper and Timothy M. Shaw, The Diplomacies of Small States: Between Vulnerability and Resilience, Palgrave Macmillan, London, 2012.
3. Andrew Fenton Cooper, Niche Diplomacy: Middle Powers after the Cold War, Palgrave Macmillan, a division of Macmillan Publishers Limited, London, 1997.
4. Annette Baker Fox, The power of small states: diplomacy in World War II, University of Chicago Press, USA, 1959.
5. Bruce Bueno de Mesquita and David Lalman, War and Reason: Domestic and International Imperatives, Yale University Press, New Haven, Connecticut, 1992.
6. Carsten Holbraad, Middle Powers in International Politics, Palgrave Macmillan, a division of Macmillan Publishers Limited, London, 1984.
7. Colin G. Clarke and Anthony Payne (Eds), Politics, Security, and Development in Small States, Allen and Unwin, London, 1987.

8. Dana Ott, Small Is Democratic: An Examination of State Size and Democratic Development, Garland, New York, 2000.
9. David Vital, The Inequality of States: A Study of the Small Power in International Relations, Clarendon Press, Oxford, London, 1967.
10. ----------, The Survival of Small States, Oxford University Press, London, 1971.
11. Efraim Inbar and Gabriel Sheffer (Editors), The National Security of Small States in a Changing World, Frank Cass & Co, London, 1997.
12. Erich Reiter, Introductory Comments on the Objective of the Small States and Alliances Workshop, In: Erich Reiter and Heinz Gärtner (Editors), Small States and Alliances, Physica-Verlag, Vienna, Austria, 2001.
13. George Liska, Alliances and the Third World, The John Hopkins University Press, New York, 1968.
14. Graham T. Allison, Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis, Little, Brown and Company, Boston, USA, 1971.
15. Hans J. Morgenthau, Politics among Nations: the struggle for power and peace, McGraw-Hill Education, 7th Edition, New York, 2005.

16. Irving L. Janis, Victims of groupthink: A psychological study of foreign-policy decisions and fiascoes, Houghton Mifflin Company, Boston, USA, 1972.
17. Iver B. Neumann and Sieglinde Gstöhl, Introduction: Lilliputians in Gulliver's World?, In: Christine Ingebritsen, Iver B. Neumann, Sieglinde Gstöhl and Jessica Beyer (Editors), Small States in International Relations, University of Washington Press, Seattle; University of Iceland Press, Reykjavik, 2006.
18. Jack Snyder, Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambitions, Cornell University Press, Ithaca, New York, 1991.
19. James N. Rosenau, Pre-Theories and Theories of Foreign Policy, in: Robert B. Farrell (Editor), Approaches to Comparative and International Politics, Northwestern University Press, USA, 1966.
20. Jeanne A.K. Hey (Editor), Small States in World Politics: Explaining Foreign Policy Behavior, Lynne Rienner Publishers, Colorado, 2003.
21. K.J. Holsti, International Politics: A framework for Analysis, Prentice Hall International Inc, London, 1995.
22. Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, Addison-Wesley Publishing Company, Massachusetts, 1979.

23. ----------, Man, the State and War: A Theoretical Analysis - revised edition, Columbia University Press, New York, 2001.
24. Khalid S. Almezaini and Jean-Marc Rickli (Editors), The Small Gulf States: Foreign and security policies before and after the Arab Spring, Routledge Publication, New York, 2017.
25. Maria Papadakis and Harvey Starr, Opportunity, Willingness, and Small States: The Relationship between Environment and Foreign Policy, In: Charles F. Hermann, Charles W. Kegley and James. N. Rosenau (Editors), New Directions in the Study of Foreign Policy, Allen & Unwin Co Publishing, Boston, Massachusetts, 1987.
26. Matthias Maass, Small states in world politics: The story of small state survival, 1648-2016, Manchester University Press, Manchester, UK, 2017.
27. Michael I. Handel, Weak States in the International System, 1st Edition, Routledge Publications, London, 1991.
28. Morton H. Halperin, Priscilla Clapp and Arnold Kanter, Bureaucratic Politics and Foreign Policy, The Brookings Institution Press, Washington, DC, USA, 1974.
29. Ole Weaver, Identity, communities and foreign policy: discourse analysis as foreign policy theory, In, Lene Hansen and Ole Wæver (Editors), European integration and national

adaptations: the challenge of the Nordic States, Routledge Publications, London, 2001.

30. Raymond Aron, Peace and War: A Theory of International Relations, Garden City, New York, 1966.
31. Richard Rosecrance and Arthur A. Stein, Beyond Realism: The Study of Grand Strategy, In: Richard Rosecrance and Arthur A. Stein (Editors), The Domestic Bases of Grand Strategy, Cornell University Press, Ithaca, NY, 1993.
32. Richard C. Snyder, H. W. Bruck and Burton Sapin, Decision-Making as an Approach to the Study of International Politics, In: Richard C. Snyder, Foreign Policy Decision-Making, (Revisited). Palgrave Macmillan, New York, 2002.
33. Robert Connor, Thucydides, Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 1984.
34. Robert Gilpin, War and Change in World Politics, Cambridge University Press, Cambridge, 1981.
35. Robert O. Keohane, Theory of World Politics: Structural Realism and Beyond, In: Ada Finifter (Editor), Political Science: The State of the Discipline, American Political Science Association Press, Washington, DC, 1983.
36. Robert W. Cox with Timothy Sinclair, Approaches to World Order, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 1996.
37. Stephen M. Walt, The origins of alliances, Cornell University Press, Ithaca, New York, 2013.

Second: Articles

1. Adam David Morton, Social Forces in the Struggle over Hegemony: Neo-Gramscian Perspectives in International Political Economy, Rethinking Marxism: A Journal of Economics, Culture and Society, Volume (15), Issue (2), April 2003.
2. Alan Chong, Small state soft power strategies: virtual enlargement in the cases of the Vatican City State and Singapore, Cambridge Review of International Affairs, Volume (23), Issue (3), September 2010.
3. Alison J. K. Bailes, Bradly A. Thayer and Baldur Thorhallsson, Alliance theory and alliance 'Shelter': the complexities of small state alliance behavior. Third World Thematics: A TWQ Journal, Volume (1), Issue (1), 2016.
4. Amrita Narlikar, Fairness in international trade negotiations: developing countries in the GATT and WTO, World Economy Journal, Volume (29), Issue (8), 2006.
5. Baldur Thorhallsson and Anders Wivel, Small states in the European Union: what do we know and what would we like to know?, Cambridge Review of International Affairs, Volume (19), Issue (4), 2006.
6. Baldur Thorhallsson, Sverrir Steinsson & Thorsteinn Kristinsson, A Theory of Shelter: Iceland's American Period

(1941–2006), Scandinavian Journal of History, Volume (43), Issue (4), 2018.

7. Christopher S. Browning, Small, smart and salient?: Rethinking identity in the small states literature, Cambridge Review of International Affairs, Volume (19), Issue (4), 2006.
8. Donna Lee and Nicola J Smith, The political economy of small African states in the WTO, Commonwealth Journal of International Affairs, Volume (97), Issue (395), 2008.
9. Donna Lee and Nicola J. Smith, Small state discourses in the international political economy, Third World Quarterly, Volume (31), Issue (7), 2010.
10. Fredrik Doeser, Domestic politics and foreign policy Change in small states: The fall of the Danish footnote policy, Cooperation and Conflict Journal, Volume (46), Issue (2), June 2011.
11. Giorgi Gvalia, David Siroky, Bidzina Lebanidze and Zurab Iashvili, Thinking Outside the Bloc: Explaining the Foreign Policies of Small States, Security Studies Journal, Volume (22), Issue (1), 2013.
12. Håkan Edström & Jacob Westberg, between the eagle and the bear: Explaining the alignment strategies of the Nordic countries in the 21st century, Comparative Strategy Journal, Volume (39), Issue (2), 2020.
13. Harold Sprout and Margaret Sprout, Man-Milieu Relationship Hypotheses in the Context of International

Politics, Review by: Rupert Emerson, The American Political Science Review, Volume (52), Issue (1), March, 1958.

14. Imad El-Anis, Explaining the behaviour of small states: an analysis of Jordan's nuclear energy policy, Cambridge Review of International Affairs, Volume (29), Issue (2), 2016.
15. J. David Singer, The Level of Analysis Problem in International Relations, World Politics Journal, Volume (14), Issue (1), 1961.
16. Jack Sawyer, Dimensions of Nations: Size, Wealth, and Politics, American Journal of Sociology, Volume (37), Issue (2), September 1967.
17. James D. Fearon, Domestic Politics, Foreign Policy, and Theories of International Relations. Annual Review of Political Science, Volume (1), Palo Alto, CA: Annual Reviews, 1998.
18. Janis Van Der Westhuizen, South Africa's Emergence as a Middle Power, Third World Quarterly, Volume (19), Issue (3), September, 1998.
19. Magnus Petersson, Defense Transformation and Legitimacy in Scandinavia after the Cold War: Theoretical and Practical Implications, Armed Forces & Society, Volume (37), Issue (4), 2011.
20. ----------, Small states and autonomous systems - the Scandinavian case, Journal of Strategic Studies, Volume (44), Issue (4), 2021.

21. Mark Neufeld, Hegemony and Foreign Policy Analysis: The Case of Canada, Studies in Political Economy Journal, Volume (48), Issue (1), 2016.
22. Maurice A. East, Size and Foreign Policy Behavior: A Test of Two Models, World Politics, Volume (25), Issue (4), Jul 1973.
23. Michael G. Seaman, The Athenian Expedition to Melos in 416 B.C, Historia: Zeitschrift für Alte Geschichte, Bd. (46), H (4). 4th Quarter, 1997.
24. Mikkel Runge Olesen, To Balance or Not to Balance: How Denmark Almost Stayed out of NATO, 1948–1949, *Journal of Cold War Studies*, Volume (20), Issue (2), Spring 2018.
25. Miriam Fendius Elman, The Foreign Policies of Small States: Challenging Neorealism in Its Own Backyard, British Journal of Political Science, Volume (25), Issue (2), April 1995.
26. Nazli Choucri, The Nonalignment of Afro-Asian States: Policy, Perception, and Behaviour, Canadian Journal of Political Science, Volume (20), Issue (1), 1969.
27. Neill Nugent, Cyprus and the European Union: the significance of its smallness, both as an applicant and a member, European Integration Journal, Volume (28), Issue (1), 2006.
28. Peter Katzenstein, Small states and small states revisited, New Political Economy Journal, Volume (8), Issue (1), 2003.

29. Randall L Schweller, Domestic Structure and Preventive War: Are Democracies more Pacific?, World Politics Journal, Volume (44), Issue (2), January 1992.
30. Robert Jervis, Cooperation under the Security Dilemma, World Politics Journal, Volume (30), Issue (2), January 1978.
31. Robert O. Keohane, Lilliputians Dilemmas: Small States in International Politics, International Organization Journal, Volume (23), Issue (2), Spring, 1969.
32. Rory Miller and Harry Verhoeven, Overcoming smallness: Qatar, the United Arab Emirates and strategic realignment in the Gulf, International Politics Journal, Volume (57), Issue (1), February 2020.
33. Rudolph J. Rummel, Some Empirical Findings on Nations and Their Behavior, World Politics Journal, Volume (21), Issue (2), January 1969.
34. Streeten, Paul, The special problems of small countries, World Development Journal, Volume (21), Issue (2), 1993.
35. Tom Crowards, Defining the category of "small states", Journal of International Development, Volume (14), Issue (2), 2002.
36. Victor Gigleux, Explaining the diversity of small states' foreign policies, hird World Thematics: A TWQ Journal, Volume (1), Issue (1), 2016.

37. Živilė Marija Vaicekauskaitė, Security Strategies of Small States in a Changing World, Journal on Baltic Security, Volume (3), Issue (2), 2017.

Third: Papers and Reports

1. Ali Naseer Mohamed, The Diplomacy of Micro States, Discussion Papers in Diplomacy, Netherlands Institute of International Relations (Clingendael), 2010.
2. Njord Wegge, Small States vs. Middle Powers: What's the Difference?, Norwegian Institute for International Affairs (NUPI), August 8, 2018, At: https://bit.ly/3e0bSyl

3. Secretariat Commonwealth, A Future for Small States: Overcoming Vulnerability, Report by a Commonwealth Advisory Group, London, 1997.
4. Stephen A. Salmore and Charles F. Hermann, The Effects of Size, Development and Accountability on Foreign Policy, Peace Research Society, The ANN Arbor Conference, Papers XIV, 1969, PP I5 – 30, At: https://bit.ly/3eoCQ2R

Fourth: Newspapers and Media

1. Anders Österberg, Medlemskap i Nato ökar risken för Krig, Aftonbladet, December 2, 2015, At: https://bit.ly/3mqZZq5
2. Baltic Sea Security, part 2: Hybrid warfare, panel on hybrid warfare, Utrikespolitiska institutet (UI), The Institute of

Foreign Policy, Stockholm, 3 June 2015, At: https://bit.ly/3stdwkD

3. Deepening European cooperation, Press and Information Office of the Federal Government, Germany, June 29, 2017, At: https://bit.ly/3yvANDm
4. Gerard Taylor, Solberg invited to the G7 summit, Norway Today News Agency, June 2, 2018, At: https://bit.ly/30w2rne

Abstract

The study of the foreign policies of small states started from basic assumptions developed by the realist school revolving around the inability of these international units to protect themselves or ensure their existence without external assistance from a superpower or a regional power because of the limited capabilities and weaknesses of their capabilities, and that small states are subject to the effects of the structures of the international system and the features that characterize it more severe than other countries. This in turn leads to the other assumption defended by the realists, which is that the foreign policies of small countries seem to be similar or identical to a large extent, and they do not deviate from the pattern of adaptation and compatibility with the status quo and submission to the major countries. However, the small states, whether during the Cold War or afterwards, showed behavior that almost deviated from this prevailing impression of them, as some of them adopted a pattern of policies that differed from their peers, and that the explanation for this was due to the influence of the internal environment in decision-making more than the environment International.

Key Words: Foreign policy, Small States, Neorealism, Small States Strategies.

The foreign policies of small States: a study in explanatory approaches and influencing factors

Dr. Emad Noayed Jassim

February 2022

www.emadmoayad.com